

استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031

الوثيقة: EB 2025/144/R.13

جدول الأعمال: 5(ب)

التاريخ: 23 أبريل/نيسان 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة: استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ 2019-2025
(EB 2018/125/R.12)، [استراتيجية التنوع البيولوجي للفترة 2022-2025](#).
الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي
للفترة 2025-2031.

الأسئلة التقنية:

Jahan-Zeb Chowdhury

الأخصائي التقني الرئيسي
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية
والإدماج الاجتماعي
البريد الإلكتروني:
j.chowdhury@ifad.org

Pieterneel Boogaard

المدير الإداري
مكتب الإيصال التقني
البريد الإلكتروني: p.boogaard@ifad.org

Juan Carlos Mendoza

مدير
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي
البريد الإلكتروني: juanCarlos.mendoza@ifad.org

جدول المحتويات

ii	موجز تنفيذي
1	أولاً- المقدمة
1	ألف- الخلفية
3	باء- سياق السياسات العالمية المتغيرة
4	ثانياً- المواءمة الاستراتيجية ونظرية التغيير
4	ألف- التوافق مع الاستراتيجية المؤسسية للصندوق وأهدافه التنظيمية
4	باء- المبادئ الرئيسية التي تقوم عليه استراتيجية الصندوق
5	جيم- نظرية التغيير
6	ثالثاً- استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031
6	ألف- حصيلة الاستراتيجيات السابقة
6	باء- الدروس المستفادة
7	جيم- الغاية الاستراتيجية
7	دال- الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل
13	رابعاً- الاعتبارات التشغيلية
	الملاحق
15	الملحق الأول: عملية المشاورات
16	الملحق الثاني: نظرية التغيير
17	الملحق الثالث: الدروس المستفادة
20	الملحق الرابع: النتائج الرئيسية لاستعراض المقارنة المرجعية وأفضل الممارسات
22	الملحق الخامس: تقييم المخاطر وتدابير التخفيف
23	الملحق السادس: تقييم النُهج المتكاملة مقابل النُهج المستقلة حيال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي
26	الملحق السابع: مقترح بشأن مؤشر رفيع المستوى للأثر الإيكولوجي
29	الملحق الثامن: صلة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي بعمليات الصندوق
31	الملحق التاسع: خطة العمل (2025-2027)

موجز تنفيذي

- 1- تُحدّد استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031 استجابة الصندوق الشاملة للتحديات المترابطة فيما بينها التي تواجه صغار المزارعين- وهي الأثار المناخية، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي - والتي تهدّد سبل كسب العيش الريفية والأمن الغذائي.
- 2- وتتسبب ظواهر الطقس القسوى وتغيرات المواسم وتقلبات درجات الحرارة والزيادة في تواتر موجات الجفاف والفيضانات في إحداث اختلالات في دورات المحاصيل وتقليل الغلات وزيادة تكاليف الإنتاج، ويضعف ذلك بالتالي الاقتصادات الريفية. ويؤدي تآكل التربة وشح المياه والتلوث إلى تدهور موارد الأراضي والمياه الأساسية، مما يهدد الاستدامة في الأجل الطويل. ويؤدي فقدان الملقحات والكائنات الحية الدقيقة في التربة والأنواع المفيدة إلى إلحاق مزيد من الضرر بصحة المحاصيل والإنتاجية وسبل كسب العيش.
- 3- وتسعى هذه الاستراتيجية إلى إزالة الحواجز التي تعيق النمو الاقتصادي الريفي، وتسلب الضوء على التكاليف المتزايدة لتحديات المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، وتضع السكان الريفيين في صميم الحلول. وهي تقوم في جوهرها على دعم المشاركة الشاملة، بما يضمن أن تتشكل الممارسات المستدامة بمشاركة الأشخاص الأكثر تضررا من الفقر الريفي ومن أجلهم وأن تكون مدفوعة بالطلب من البلدان. وتركز الاستراتيجية بقوة على التمكين الاقتصادي للمرأة كوسيلة رئيسية للنهوض باقتصادات ريفية أكثر قدرة على الصمود وأكثر إنصافا.
- 4- وتتبع الاستراتيجية نهجا ترابيا يعترف بالطبيعة المتداخلة للتحديات المناخية والبيئية والبيولوجية مع المسائل الاقتصادية والحاجة إلى حلول متكاملة تزيد من أوجه التآزر إلى أقصى حد من أجل تعزيز الأثر. وتشدّد على أهمية الجمع بين نهج التكيف مع المناخ ونهج التخفيف من آثاره، مع الربط بين الأهداف البيئية وأهداف التنوع البيولوجي في إطار التنمية الزراعية. ومن الحاسم سد فجوة التمويل لتوسيع نطاق هذه المبادرات، مما يتطلب سياسات تمكينية وآليات تمويل مبتكرة واستثمارات منسقة وجهود لبناء القدرات، بهدف تيسير إحداث تحول في النظم الغذائية. واستجابة للطلب المتزايد على الاقتصادات الريفية القادرة على الصمود، ستقدم الاستراتيجية دعما ميدانيا موجها لصغار المنتجين، لضمان امتلاكهم الموارد والقدرات اللازمة للتكيف مع التحديات المرتبطة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.
- 5- ومن خلال الاستثمار في التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز الاستثمارات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والاستثمارات المنخفضة الانبعاثات، وتعبئة التمويل المناخي، واستعادة البيئة والتنوع البيولوجي وحمايتهما، يهدف الصندوق إلى بناء القدرة على الصمود وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة من أجل مستقبل أكثر قدرة على الصمود. ولتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية بفعالية، ستنفذ الاستراتيجية من خلال الأهداف التالية:
 - (أ) **الهدف 1:** تعزيز توسيع نطاق الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وممارسات الإدارة البيئية والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي واعتمادها؛
 - (ب) **الهدف 2:** التمكين من زيادة الاستثمارات في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإدارة البيئية، وحماية التنوع البيولوجي؛
 - (ج) **الهدف 3:** تعزيز المشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، وتنمية القدرات، والابتكار لتعزيز القدرة الريفية على الصمود.
- 6- وسيظل الصندوق يركّز على تحقيق هدفه في التمويل المناخي، والمتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 45 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح لديه لصالح العمل المناخي، وذلك وفقا لما جرى الالتزام به في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويقترن هذا الطموح بتركيز قوي على تعزيز قدرة المجموعات

المستهدفة على التكيف، وضمان أن تكون المجتمعات المحلية الريفية أكثر استعدادا لمواجهة الصدمات المناخية المتصاعدة

-7 وتتواءم الاستراتيجية مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2025-2031 ومع تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مقدّمة نهجا موّحدا للتغلب على العوائق التي تحوّل دون القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإدارة البيئية، والحد من فقدان التنوع البيولوجي. وتؤكد الاستراتيجية من جديد التزام الصندوق بتحول ريفي شامل ومستدام يُمكن المجتمعات المحلية الريفية وصغار المنتجين من التكيف وتحقيق الازدهار في عالم أخذ في التغير.

استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031

أولاً- المقدمة

ألف- الخلفية

- 1- **تركز مهمة الصندوق على تحويل الاقتصادات الريفية نحو القضاء على الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي.** ويكمن في صميم هذه المهمة بناء قدرة صغار المزارعين على الصمود الاقتصادي في الأجل الطويل، وتمكينهم من اغتنام الفرص الناشئة عن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية والغذائية المتنوعة والعالية القيمة. ومع ذلك، فإن هؤلاء المزارعين هم من بين الأكثر ضعفاً في وجه الصدمات المناخية والبيئية، إذ يواجهون تدهور الأراضي، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه، وظواهر الطقس القصوى¹، مما يؤدي إلى انخفاض الغلات وخيارات سبل كسب العيش، ويؤثر سلباً على الاقتصادات الريفية. وقد عمل الصندوق طوال تاريخه على توسيع تدفقات التمويل لعكس مسار تراجع الإنتاجية استجابة لهذه التحديات. وتستند هذه الاستراتيجية إلى هذا التقدم من خلال إدماج نهج موجهة في عمليات الصندوق، لدعم قدرة المجتمعات المحلية والاقتصادات الريفية على التكيف والازدهار في وجه التهديدات الطويلة الأجل.
- 2- **ولتحقيق ذلك، تستخدم الاستراتيجية نهجاً ترابطياً يعترف بالترابط فيما بين تحديات المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.** وهي تعترف بالنهج التي تتصدى للتهديدات في هذه المجالات الثلاثة باعتبارها أدوات حاسمة للحد من الفقر الريفي وزيادة الأمن الغذائي، بما يتماشى مع مهمة الصندوق. ومن خلال تسخير أوجه التأثير والاستفادة من المنافع المشتركة في التدخلات في هذه المجالات، تهدف الاستراتيجية إلى تمكين المجتمعات المحلية الريفية من أن تصبح قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، ووضع مسار تنمية طويلة الأجل لها على أسس متينة، من خلال تعزيز ممارسات الإدارة البيئية والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي.²
- 3- **وهذه النهج ضرورية لمعالجة تدهور الأراضي، وشح المياه، وأنماط الطقس المتزايدة التقلب والشدة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وكلها تهدد الاستقرار الاقتصادي للنظم الريفية من خلال خفض الدخل وفرص العمل والأمن الغذائي.** ويحمل التدهور البيئي في طياته تبعات اقتصادية عميقة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات البنك الدولي³ إلى أن انهيار خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الطبيعة - مثل التلقيح البرّي، وتوفير الغذاء من مصايد الأسماك البحرية والأخشاب من الغابات المحلية - يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما قيمته 2.7 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2030. وخلص تقرير Dasgupta⁴ بشأن اقتصاديات التنوع البيولوجي إلى أن الطلب البشري على الطبيعة يتجاوز قدرة الطبيعة

¹ في سياق الزراعة على النطاق الصغير، تشير ظواهر الطقس القصوى إلى الانحرافات الكبيرة عن أنماط الطقس الموسمية المعتادة التي تتسبب في اختلالات شديدة في ممارسات الزراعة، وتشمل هذه الظواهر ما يلي: (1) فترات هطول الأمطار الغزيرة: تؤدي إلى الفيضانات وتآكل التربة وتلف المحاصيل؛ (2) فترات الجفاف الطويلة: تسفر عن شح المياه، وفشل المحاصيل، وإجهاد الماشية؛ (3) موجات الصقيع أو الحر غير الموسمية: تُلحق ضرراً بالمحاصيل في مراحل نموها الضعيفة؛ و(4) الرياح القوية والعواصف: تدمر المحاصيل وتُلحق أضراراً بالبنية التحتية وتتسبب في إزاحة التربة السطحية.

² في سياق هذه الاستراتيجية: (1) تُعرّف ممارسات الإدارة البيئية بأنها الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية الضرورية لسبل كسب العيش الريفية، بما في ذلك التربة والمياه والهواء. وهي تركز على الممارسات التي تحمي أو تعزز جودة هذه الموارد وصحتها، ما يمكن صغار المزارعين من زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف المدخلات وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات البيئية. (2) تُعرّف الممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي بأنها تدخلات تحفظ التنوع البيولوجي أو تستعيده أو تستخدمه على نحو مستدام، بما في ذلك وفرة الموارد الوراثية والأنواع والنظم الإيكولوجية وتنوعها؛ وتُعطى الأولوية عندما تتيح فرصاً اقتصادية وتعزز الأمن الغذائي والتغذية، وتقوي قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه الضغوط البيئية.

³ البنك الدولي. 2021. [حماية الطبيعة توفر الخسائر الاقتصادية العالمية بقيمة 2.7 تريليون دولار سنوياً.](#)
⁴ Dasgupta, Partha. 2021. [The Economics of Biodiversity: The Dasgupta Review](#)

على تلبية هذا الطلب، مما يفرض ضغوطا هائلة على التنوع البيولوجي ويعرض الأجيال القادمة لخطر جسيم جراء انهيار النظم الإيكولوجية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

4- وتتربط هذه التحديات - وحلولها - ترابطا عميقا، وتتطلب نهجا شاملا يعزز الإنتاجية ويقوي سلاسل الإمداد ويحقق استقرار سبل كسب العيش الريفية. وبينما يظهر التقدم الذي حققه الصندوق خلال عقود أن التعافي البيئي ممكن، فإن توسيع نطاق الأثر يتطلب تحولات في السياسات، وتغييرا مؤسسيا وابتكارا ماليا. ويُعد توسيع نطاق الحلول القادرة على الصمود، وإدماج الاستدامة في الاستراتيجيات الوطنية، وتعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص مسائل الأساسية لإحداث تحوّل منهجي. ويجب أن يتجاوز العمل نطاق المشروعات لبناء القدرة على الصمود في الأجل الأطول وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة العالمية. وتؤكد هذه الاستراتيجية على ضرورة معالجة المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي معا. وترتبط المسائل التي تنشأ على مستوى المزرعة، مثل تدهور الموارد وظروف الطقس القسوى ارتباطا مباشرا بسبل كسب العيش الريفية ويجب معالجتها من خلال حلول منهجية متكاملة. ويقدم الملحق السادس مزيدا من التفاصيل بشأن منافع النهج المتكاملة.

5- وتسلط البحوث الضوء على أن تحقيق التحوّل المنهجي يتطلب موازنة على مستوى التخطيط والسياسات، مع تحسين التنسيق بين الأطر الوطنية.⁵ ومن الأهمية الحاسمة إدماج النهج الشاملة في آليات التخطيط الوطني بهدف دعم تحقيق المنافع المشتركة للوصول بالقدرة على الصمود إلى أقصى حد. ومن خلال تعزيز النهج الحكومية الشاملة، يعزز الصندوق التنسيق بين وزارات الزراعة والمالية والبيئة لتعزيز اتساق السياسات وبناء القدرة على التكيف في نظم الإنتاج الصغيرة النطاق.

6- وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى التحوّل الريفي، لا يزال بطء نشر التمويل والقدرات المؤسسية المحدودة يشكلان عقبتين رئيسيتين. ويقدر الصندوق أن صغار المزارعين يحتاجون إلى 75 مليار دولار أمريكي من التمويل المناخي سنويا لاكتساب القدرة على الصمود وتعزيز سبل كسب عيشهم في الأجل الطويل.⁶ ومع ذلك، فإن الفجوات في السياسات وحواجز السوق وارتفاع تكاليف المعاملات تحد من الوصول إلى الموارد الحيوية، مما يجعل عمليات الانتقال المستدامة صعبة. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لتوسيع نطاق الاستثمارات وتحسين إمكانية الحصول على التمويل وتعزيز القدرة الريفية على الصمود.

7- وستنفذ هذه الاستراتيجية بما يتماشى مع سياسة الاستهداف في الصندوق لعام 2023،⁷ والتي تعطي الأولوية للسكان الريفيين الأكثر ضعفا وهم: صغار المزارعين، والشعوب الأصلية، والنساء، والشباب الريفي، والمجموعات المهمشة الأخرى. وتعتمد الاستراتيجية نهجا يتمحور حول الإنسان، بما يضمن تصميم التدخلات خصيصا لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمجتمعات المحلية الريفية وتعزيز مشاركتها النشطة في التحوّل الريفي المستدام. ومن خلال الموازنة مع تركيز الصندوق على تمكين المجموعات الفقيرة والمستبعدة، تعزز الاستراتيجية التزام الصندوق ببناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والقدرة على التكيف والأمن الغذائي، والنهوض في الوقت نفسه بالتنمية الريفية الشاملة والمستدامة. وستركز جميع العمليات بقوة على التمكين الاقتصادي للمرأة، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وصول المرأة إلى الموارد المالية والمساواة، وتحسين عائداتها الاقتصادية من الزراعة.

8- وتطرح هذه الاستراتيجية القدرة الريفية على الصمود كمفهوم شامل يعالج المخاطر المناخية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي على امتداد سلسلة القيمة الزراعية. وإدراكا للتحديات التي يواجهها صغار المنتجين - من ظواهر الطقس القسوى إلى اختلالات السوق - تعمل الاستراتيجية على تحقيق التوازن بين حلول الإنتاج والحلول التي يحركها السوق لبناء القدرة على الصمود

⁵ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2023. تغير المناخ 2023: التقرير التجميعي.

⁶ الصندوق. 2024. فجوة التمويل المناخي البالغة 75 مليار دولار: رقم غير مثالي ولكنه مهم بالنسبة لصغار المزارعين.

⁷ الصندوق. 2023. سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023.

على امتداد سلسلة القيمة، بدءاً من المدخلات وصولاً إلى التسويق. ومن خلال التصدي الشامل للمخاطر، تساعد الاستراتيجيات المزارعين على الحفاظ على الغلات وتعزيز الإنتاجية والوصول إلى أسواق منصفة والحد من الخسائر.

9- ويحقق دعم الاستثمارات في الطبيعة والإدارة البيئية واستعادة النظم الإيكولوجية عائدات اقتصادية كبيرة. تشير التقديرات إلى أن كل دولار أمريكي يُستثمر في استعادة النظم الإيكولوجية يمكن أن يدرّ ما يتراوح بين 7 دولارات أمريكية و30 دولاراً أمريكياً من المنافع الاقتصادية من خلال تحسين خدمات النظم الإيكولوجية وتعزيز الإنتاجية الزراعية والحد من مخاطر الكوارث.⁸ وعلاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن تدهور الأراضي يكلف العالم أكثر من 6.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يعادل نحو 8.3 في المائة من الاقتصاد العالمي.⁹ وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم معالجة فقدان التنوع البيولوجي يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن أكثر من نصف الإنتاج الاقتصادي العالمي، أي 44 تريليون دولار أمريكي، يعتمد على الطبيعة.¹⁰ ويمكن أن يؤدي تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي إلى التخفيف من هذه المخاطر من خلال استعادة صحة التربة وزيادة التنوع البيولوجي وتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية.

10- وقد استرشدت هذه الاستراتيجيات بتعقيبات الدول الأعضاء في الصندوق، والتقييمات، والمشاورات العامة، والتحليلات المقارنة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (انظر الملحقين الأول والرابع). وتستند هذه الاستراتيجية إلى نجاح الصندوق في إدماج الحلول المصممة على المستوى المحلي في جهود التحول الريفي الأوسع نطاقاً، مما يضمن فعالية الاستثمارات وقابليتها للتوسع على حد سواء.

11- ويهدف الصندوق، من خلال إدماج النهج الشاملة في العمليات والتخطيط الوطني والشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، إلى إطلاق مزيد من الاستثمارات، وتمكين المجتمعات المحلية الريفية وتعزيز القدرة على الصمود سواء على مستوى المزرعة أو على المستوى الاقتصادي. ويضع هذا النهج الصندوق في موقع الريادة في ممارسات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية¹¹، وممارسات الإدارة البيئية، والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي من أجل التحول الريفي المستدام على المستوى العالمي.

باء- سياق السياسات العالمية المتغيرة

12- تقر خطة التنمية العالمية بأهمية بناء القدرة على الصمود ومعالجة هذه المجالات المواضيعية وتحويل الاقتصادات الريفية. وتسلسل الأطر الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة الضوء على الصلة بين سبل كسب العيش الريفية وإنتاجية الأراضي والنمو الاقتصادي.

13- وتقوم الحكومات بإدماج سياسات تركز على القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في التخطيط الوطني لمعالجة ظواهر الطقس القسوى، وتدهور الأراضي، ونقص الأغذية، غير أن احتياجات الاستثمار تتجاوز بكثير التمويل العام. ومع تقلص المعونة وتزايد الضغوط المالية، يجب استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة وتحقيق أثر اقتصادي أكبر. وتتواءم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف التجارية، والمستثمرون من القطاع الخاص مع أطر الاستدامة العالمية من أجل توسيع نطاق الاستثمار في الاقتصادات

⁸ انظر الحاشية 3.

⁹ Sutton, Paul C., et al. 2016. The ecological economics of land degradation: Impacts on ecosystem service values. *Ecological Economics*, vol. 129, pp. 182-192

¹⁰ المنتدى الاقتصادي العالمي. 202. ارتفاع مخاطر الطبيعة: أهمية الأزمنة التي تحتاج الطبيعة بالنسبة للأعمال التجارية والاقتصاد.

¹¹ في سياق هذه الاستراتيجية، تُعرّف القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية بأنها قدرة المجتمعات المحلية الريفية والنظم الزراعية على تحمّل الضغوط والصدمات المرتبطة بهطول الأمطار ودرجات الحرارة والرياح، والتكيف معها، والتخفيف من أثارها، والتعافي منها. وهي تشمل تدابير التخفيف لمنع هذه الصدمات، وتدابير التكيف للحد من أثارها على سلاسل القيمة الزراعية الصغيرة النطاق، وتدابير الحد من المخاطر للمساعدة على التعافي، وجميعها مصممة بما يتلاءم مع السياقات المحلية.

الريفية، ويبقى إطلاق رأس المال الخاص ضروريا لمكافحة التهديد الثلاثي. ومن دون تمويل مبتكر، ومساءلة أقوى، وتعزيز التعاون الدولي، ستواجه المجتمعات المحلية الضعيفة تدهورا في الأمن الغذائي، وتناقصا في الموارد، وتراجعا في الاقتصادات الريفية.

ثانيا- المواءمة الاستراتيجية ونظرية التغيير

ألف- التوافق مع الاستراتيجية المؤسسية للصندوق وأهدافه التنظيمية

14- تتواءم هذه الاستراتيجية مع أهداف الاستراتيجية الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2025-2031:

- الهدف الاستراتيجي 1: زيادة الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية؛
- الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان الريفيين الفقراء
- الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وقدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود.

باء- المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية

15- لتحقيق المواءمة مع مهمة الصندوق، تشكل المبادئ التالية جزءا لا يتجزأ من جميع مجالات العمل:

- (أ) **النُهُج المتعددة المنافع:** إعطاء الأولوية للتدخلات الترابطية¹² التي تعزز سبل كسب العيش الريفية من خلال تأمين حيازة الأراضي، وزيادة الإنتاجية والتغذية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية واستدامة الموارد الطبيعية والاقتصادات الريفية؛
- (ب) **الابتكار الذي يركز على السوق:** تعزيز تطوير واستخدام الآليات القائمة على السوق مثل أسواق الكربون ونماذج الحفظ القائمة على الحوافز وأرصدة التنوع البيولوجي. وستستفيد الاستراتيجية أيضا من التمويل المناخي المختلط والشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص والتمويل القائم على النتائج لتحفيز الممارسات المستدامة واجتذاب مزيد من الاستثمارات إلى الاقتصادات الريفية؛
- (ج) **المعالجة المتزامنة للتهديدات والمخاطر الرئيسية:** معالجة تدهور الموارد والتلوث وفقدان الموائل والمخاطر الطبيعية، بما في ذلك الصدمات المادية والاقتصادية، لزيادة نهج التنمية الريفية المستدامة والحد من الأثر السلبي لمخاطر الكوارث والهشاشة والنزاعات؛
- (د) **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي:** تصميم التدخلات التي تقلل من الضغوط التضخمية إلى أدنى حد وتحقق استقرار الأسواق من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، والحد من اختلالات سلسلة الإمداد وتحسين الوصول إلى موارد ميسورة التكلفة وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية؛
- (هـ) **تشجيع الشراكات والتعاون:** تشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك عمليات التعاون بين القطاعين العام والخاص، لتعبئة الموارد وتبادل الخبرات وتوسيع نطاق الحلول المؤثرة؛

¹² تشير التدخلات الترابطية إلى النُهُج المتكاملة التي تعالج في آن واحد التحديات المترابطة في قطاعات متعددة - مثل المناخ والبيئة والزراعة. وتسعى هذه التدخلات إلى تحقيق منافع مشتركة من خلال مواءمة الجهود في مجالات التنمية الريفية والأمن الغذائي وتوفير الطاقة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يضمن تحقيق حصائل مستدامة وقادرة على الصمود للمجتمعات المحلية.

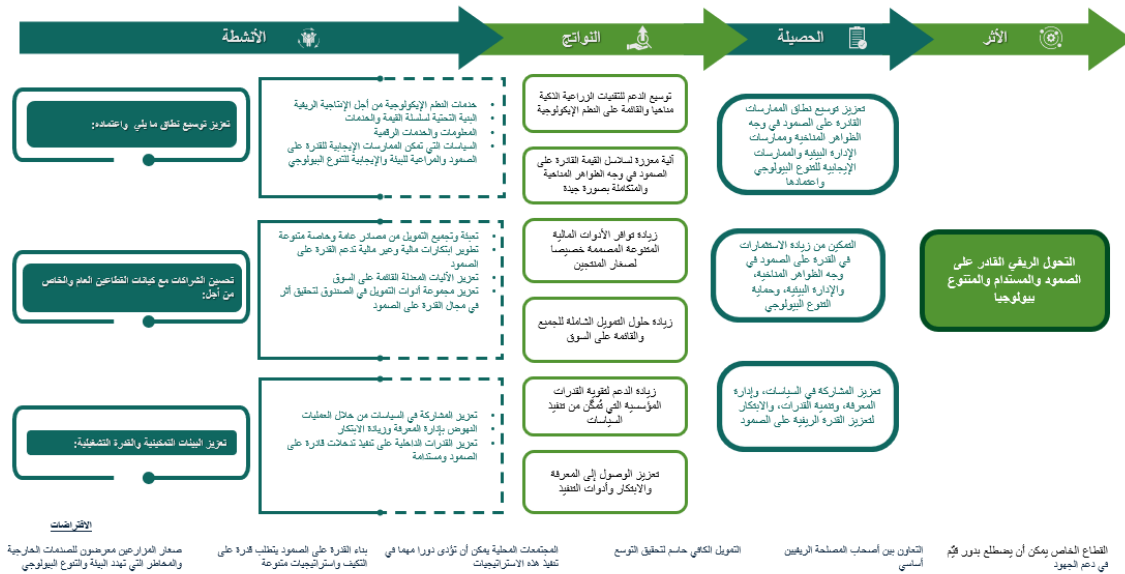
(و) البساطة مع الأثر: التركيز على حلول عملية وفعالة من حيث التكلفة تدعمها دراسة جدوى قوية وتُساهم في تقليل تكاليف المعاملات وتضمن سهولة التنفيذ.

جيم- نظرية التغيير

16- تربط نظرية التغيير بين الاستثمارات الموجهة والقدرة الريفية على الصمود والاستدامة في الأجل الطويل. وتتمثل النواتج الرئيسية في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، الإنتاجية القائمة على النظم الإيكولوجية، وتقوية سلاسل القيمة، وزيادة التدفقات المالية، وتحسين السياسات – وهي نواتج تنجم مباشرة عن إجراءات الصندوق وتدفع نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية. ومن خلال ضمان تحقيق حصائل قابلة للقياس، ترسم هذه النظرية مسارا واضحا من التدخل إلى التحوّل المنهجي، بما يعزّز اقتصادات ريفية قادرة على الصمود، ومستدامة، ومتنوعة بيولوجيا.

الشكل 1:

نظرية التغيير



ثالثاً- استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031

ألف- حصيلة الاستراتيجيات السابقة

- 17- حقق الصندوق تقدماً كبيراً في تعزيز الاقتصادات الريفية من خلال التصدي للمخاطر الرئيسية مثل الجفاف والفيضانات وانخفاض الغلات وتدهور الأراضي وإزالة الغابات. وخلال السنوات الخمس الماضية، خصص الصندوق 49 في المائة من إجمالي الاستثمارات لدعم التدخلات التي تحسن الإنتاجية وتعزز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتحقق استقرار سبل كسب العيش الريفية. وأدى ذلك إلى زيادة التمويل بنحو 300 مليون دولار أمريكي عما كان متوقعاً في البداية، ويعبر ذلك عن الطلب المتزايد على الاستثمارات الموجهة لتعزيز القدرة على الصمود على المستوى القطري.¹³ وزاد الصندوق من الاستثمارات في مجال استعادة الأراضي، وخصوبة التربة، والزراعة المستدامة بهدف تعزيز الإنتاجية الزراعية في الأجل الطويل والحد من مخاطر انقطاع الإمدادات الغذائية وانخفاض الإنتاج. ومع ذلك، لا يزال صغار المزارعين يواجهون عوائق مالية كبيرة تحد من قدرتهم على اعتماد استراتيجيات الحد من المخاطر.
- 18- ولتعزيز الأثر، وسّع الصندوق نطاق شراكاته مع الحكومات والمصارف الإنمائية والقطاع الخاص وقام بتعبئة الدعم المالي والتقني لصغار المزارعين. ومن خلال مبادرات من قبيل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، جمع الصندوق أكثر من 400 مليون دولار أمريكي منذ عام 2012، استفادت منها المجتمعات المحلية الريفية في أكثر من 40 بلداً.¹⁴ وبالإضافة إلى ذلك، زاد الصندوق من مشاركته مع الصناديق المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وقام بتعبئة موارد بقيمة 493.5 مليون دولار أمريكي في الفترة بين عامي 2019 و2022.¹⁵

باء- الدروس المستفادة

- 19- تسلط التقييمات الرئيسية الضوء على أهمية إدماج تخطيط القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في وقت مبكر في تصميم المشروعات وضمان التوازن بين الحد العاجل من المخاطر والأثر في الأجل الطويل. وتشدد التقييمات المتعددة التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق على المنافع التي يحققها الاستثمار في المحاصيل المقاومة للجفاف، ونظم الإنذار المبكر، واستعادة التربة، والإدارة المستدامة للمياه لتعزيز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الريفية.¹⁶ ويشدد تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف على الحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية للصندوق، ولا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث تكون المخاطر على الإنتاج والاستقرار الاقتصادي في أعلى مستوياتها.¹⁷
- 20- وتسلط التقييمات الخارجية الضوء على مشاركة القطاع الخاص بوصفها عاملاً حاسماً في إطلاق التمويل وتحفيز الاستدامة وتعزيز أثر الصندوق. وتشدد التقييمات المواضيعية والتقييمات الداخلية على أهمية المشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات لتحقيق النجاح في الأجل الطويل. وسيكون تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، والتمويل المختلط، وتكامل السياسات عاملاً أساسياً في ترسيخ القدرة على الصمود في الاستراتيجيات الوطنية. وسيضمن توسيع نطاق تبادل المعرفة وتحسين الاستراتيجيات بقاء عمليات

¹³ الصندوق. 2023. [تقرير فعالية التعميم في الصندوق لعام 2023](#).

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ مكتب التقييم المستقل في الصندوق. 2024. [2024 Annual Report on the Independent Evaluation of IFAD](#).

¹⁷ شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. 2024. [تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للصندوق لعام 2024](#).

الصندوق فعالة، وقابلة للتوسيع، ومتوائمة مع الأولويات القطرية (انظر الملحق الثالث للاطلاع على عرض كامل للدروس المستفادة).

جيم- الغاية الاستراتيجية

- 21- تتمثل غاية هذه الاستراتيجية في المساهمة في تحقيق تحول اقتصادي ريفي مستدام وشامل من خلال تعزيز الاستثمارات والممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمدارة بيئياً والإيجابية للتنوع البيولوجي، وبالتالي تعزيز سبل كسب العيش للمجموعة التي يستهدفها الصندوق، بما في ذلك المجتمعات المحلية الريفية وصغار المزارعين.
- 22- وتتواءم هذه الغاية مع أولويات الدول الأعضاء لتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية - بما في ذلك الشباب والرجال والنساء والشعوب الأصلية - مع دعم الالتزامات الوطنية بموجب الأطر العالمية.

دال- الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل

- 23- تحدد هذه الاستراتيجية النهج المؤسسي للصندوق في النهوض بممارسات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وممارسات الإدارة البيئية، والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي في جميع عملياته. وستكون الاستراتيجية، التي ستنفذ بمرونة وبقيدة قطرية، متوائمة مع الأولويات الوطنية والقدرات المؤسسية والواقع الاجتماعي والاقتصادي الريفي. وستوجه ذخيرة استثمارات الصندوق أثناء التحضير لها ومشاركته في السياسات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما يضمن أن تكون التدخلات ذات صلة بالسياق المحلي وقابلة للتكيف ومؤثرة، مع تعزيز دور الصندوق في مناقشات السياسات العالمية.
- 24- وتستند الاستراتيجية إلى ثلاثة أهداف مترابطة. يحدّد الهدف الأول **الماهية** - أي توسيع نطاق الممارسات الزراعية التي تركز على القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإيجابية للتنوع البيولوجي، والمستدامة اقتصادياً، وذلك لتحسين الإنتاجية، والإدارة البيئية، وسبل كسب العيش الريفية. ويركز الهدف الثاني على **الكيفية** - أي تعبئة الاستثمارات المالية الموجهة من مصادر دولية وإقليمية ووطنية لدعم هذه الممارسات في حافظة الصندوق. أما الهدف الثالث، فيحدد **الظروف التمكينية** - أي تعزيز المشاركة في السياسات، وبناء القدرات، والابتكار، وإدارة المعرفة، لضمان التنفيذ الفعال والاستدامة في الأجل الطويل. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية المتعددة الأبعاد كسر العزلة المؤسسية، وتعزيز اتساق السياسات بين وزارات المناخ والبيئة والزراعة والمالية، وتحقيق التوازن بين المرونة الوطنية والتكامل القطاعي القوي.
- 25- وتحدد الاستراتيجية عشرة مجالات للعمل، وتوفر مجموعة واسعة من خيارات الدعم التي يمكن للبلدان - بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات السياقات الهشة - أن تختار من بينها استناداً إلى قدراتها ومستويات دخلها والتزاماتها وأولوياتها المحددة. وقد صُممت هذه المجالات عن قصد لتكون مرنة وقابلة للتكيف، بما يمكّن البلدان من تصميم التدخلات خصيصاً لتتلاءم مع ظروفها الفريدة. وفي السياقات الهشة، سُنْدمج الاعتبارات المناخية والبيئية منهجياً في تقييم جودة التدخلات، مما يضمن أن تكون الاستدامة والقدرة على الصمود عنصرين محوريين في تصميم المشروعات وتنفيذها. وبذلك تدعم الاستراتيجية تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وتحقيق التزامات الدول الأعضاء، بما في ذلك الالتزامات المرتبطة باتفاقيات ريو.¹⁸

¹⁸ اتفاقيات ريو هي مجموعة من الاتفاقيات الدولية المترابطة التي تركز على معالجة المسائل البيئية والإنمائية. وهي تشمل [الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي](#)، و [اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ](#)، و [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر](#).

الهدف 1: تعزيز توسيع نطاق الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وممارسات الإدارة البيئية والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي واعتمادها؛

مجال العمل 1-1: تعزيز الأنشطة في جميع الاقتصادات الريفية لحماية خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي واستعادتها من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية على مستوى المزرعة

26- يعزز هذا المجال من مجالات العمل الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وممارسات الإدارة البيئية والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي لزيادة الإنتاجية المستدامة وتعزيز سبل كسب العيش الريفية. ورغم أن هذه الأبعاد الثلاثة متميزة، فإنها مترابطة ترابطاً عميقاً ويعزز كل منها الآخر. وستركز الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية على تعزيز قدرة المزارعين على تخفيف الصدمات المرتبطة بالمناخ والتكيف معها، مثل ظواهر الطقس القسوى، والجفاف، والفيضانات. ويشمل ذلك اعتماد الإيكولوجيا الزراعية والزراعة الحراجية وإدارة مستجمعات المياه والزراعة التجديدية لتحسين صحة التربة وتعزيز إدارة المياه والحد من الضعف في وجه الصدمات المناخية.

27- وستعطي تدابير الإدارة البيئية الأولوية للإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى. ومن خلال الإدارة المستدامة للأراضي، والحلول القائمة على الطبيعة والحد من التلوث- مثل معالجة الآثار الضارة للاستخدام المفرط للمواد الكيميائية الزراعية، ستسعى النظم الزراعية إلى تقليل التدهور إلى أدنى حد وحماية خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، مثل تنظيم المياه، واحتجاز الكربون، وخصوبة التربة. وستركز الممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي على حفظ التنوع البيولوجي وتعزيزه على مستويي المزرعة والمناظر الطبيعية. وتشمل هذه الجهود حماية الملقحات، وتعزيز نُظم زراعية متنوعة المحاصيل، واستعادة الموائل الطبيعية، للحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية وفعاليتها أدائها.

28- وسيجري إدماج هذه المحاور الثلاثة معا من خلال نهج قائم على المسطحات الطبيعية¹⁹ لمعالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة على نطاق واسع. ومن خلال حماية النظم الإيكولوجية، والحد من التدهور البيئي وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الاستجابة للصدمات المناخية، ستبني الاستراتيجية أوجه تآزر تحقق منافع متعددة على مستوى الإنتاجية وسبل كسب العيش وصحة النظم الإيكولوجية.

29- ومن المنافع المشتركة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والممارسات التي تخضع لإدارة بيئية جيدة والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي تعزيز الحصائل التغذوية للمناطق الريفية ولأصحاب الحيازات الصغيرة. وتساهم النظم الزراعية المتنوعة والقادرة على الصمود بدور مباشر في تحسين تنوع الأنماط الغذائية من خلال زيادة توافر الأغذية الغنية بالمغذيات وإمكانية الحصول عليها، مثل البقوليات والفاكهة والخضراوات والمحاصيل المحلية. وتساعد ممارسات مثل الزراعة البيئية على إدماج الأنواع الغنية بالمغذيات في النظم الزراعية، في حين تحسن تقنيات حفظ التربة والمياه الغلات والجودة الغذائية للمنتجات. ومن خلال الربط بين صحة النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان، يعزز هذا النهج قدرة الأسر المعيشية الريفية على الحصول على أنماط غذائية مأمونة ومغذية طوال العام، مما يساهم في تحسين الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية بين السكان الضعفاء.

30- وستعزز الاستراتيجية أيضاً الممارسات المملوكة محلياً والتقليدية التي أثبتت فعاليتها في تحسين الاستدامة والقدرة على الصمود، ولا سيما في السياقات الهشة. وتشدد الاستراتيجية على أهمية معالجة النزاعات على

¹⁹ تهدف النهج القائمة على المسطحات الطبيعية إلى تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال إدماج الاستخدامات المتنوعة للأراضي واحتياجات أصحاب المصلحة من خلال العمل التعاوني. وتوازن هذه النهج بين الطلبات المتنافسة على إنتاج الأغذية وخدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والقدرة على الصمود وسبل كسب العيش مع مراعاة التفاعلات بين الأنشطة البشرية والنظم الطبيعية.

الأراضي، ودمج اعتبارات التصحر وحماية الأراضي في تخطيط الاستثمار، ودعم وضع نماذج أعمال زراعية مستدامة لتعزيز الجدوى الاقتصادية لهذه الممارسات.

- 31- وستزيد آليات الحفظ القائمة على الحوافز من تشجيع المزارعين على اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي والحفاظ عليها. ومن شأن ضمان حقوق حيازة الأراضي أن يمكن المجتمعات المحلية الريفية من الاستثمار بثقة في حلول طويلة الأجل تحسّن الإنتاجية والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتحمي في الوقت نفسه الموارد الطبيعية.
- 32- وأخيراً، واعترافاً بتنوع السياقات القطرية، لن يُفرض نهج واحد. وستمتع البلدان بالمرونة في اختيار التدخلات الأكثر ملاءمة بناءً على أولوياتها وقدراتها وأهدافها الإنمائية، مع ضمان مواءمة جميع الإجراءات مع الاستراتيجيات الوطنية والواقع الريفي.

3-1-2: الاستثمار في البنية التحتية والخدمات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية التي تدعم سلاسل القيمة الزراعية لتعزيز سبل عيش السكان الريفيين

- 33- ستدمج الاستثمارات البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية مع الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المنتجين الريفيين في سلاسل القيمة المستدامة. وستؤدي البنية التحتية الريفية التي تعتمد على المواد القادرة على التكيف، والحلول القائمة على الطبيعة، والتكنولوجيات المتسمة بكفاءة استخدام المياه، وحلول الطاقة إلى تهيئة فرص عمل، وتعزيز الترابط على امتداد سلاسل القيمة والمساحات الطبيعية، ودعم النمو الاقتصادي. وسيستكمل ذلك بحلول لامركزية للحد من المهدر من الأغذية وتحسين سلامة الأغذية على طول سلسلة القيمة.
- 34- ولزيادة الأثر إلى أقصى حد، سيستفيد الصندوق من الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، من خلال مواءمة استثمارات القطاع الخاص مع أهداف القطاع العام الرامية إلى تعزيز القدرة الريفية على الصمود، ودفع عجلة الابتكار، وتعزيز الحلول المستدامة. ويُعدّ تعزيز قدرة المنتجين الريفيين على المشاركة في سلاسل القيمة المربحة والمستدامة أولوية أساسية. ويشمل ذلك الاستثمارات في الآليات التي تُمكن المنتجين من اعتماد ممارسات مستدامة مع تقليل تكاليف المعاملات المرتبطة بالوصول إلى الأسواق المعتمدة.
- 35- وستركز الاستثمارات أيضاً على تحديث سلاسل القيمة لدعم المنتجين الريفيين في الانتقال إلى اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتكيف معها. وسيعمل الصندوق على تعزيز الوصول إلى الطاقة والحلول التي تعزز أنشطة سلاسل القيمة الريفية، وتشجيع اعتماد تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات ومتسمة بكفاءة استخدام الطاقة ونظم الطاقة اللامركزية حيثما يكون ذلك مناسباً.

3-1-3: الاستثمار في نظم الإنذار المبكر والخدمات الرقمية والبيانات اللازمة للتكيف من أجل زيادة القدرة على الصمود

- 36- من خلال توسيع نطاق الربط الرقمي في المناطق الريفية، سيعزز الصندوق السياسات والأطر القانونية والمؤسسات لتحسين الحصول على تنبؤات أنية للطقس للتخفيف من المخاطر المناخية. وسيؤدي توسيع نطاق بيانات الأرصاد الجوية المائتية، ورصد التربة والمياه، وتتبع الآفات، إلى تعزيز القدرات على التكيف. وستؤدي الآراء وأفضل الممارسات المصممة خصيصاً للسوق، والتي تشمل المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، إلى تمكين المجتمعات المحلية وسد الفجوة الرقمية وإطلاق فرص الأعمال الزراعية.
- 37- ويتطلب رصد الأثر وتصميم الاستثمارات بيانات تفصيلية دقيقة ومحددة السياق. وسيقوم الصندوق بتوسيع الشراكات واستخدام التكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيات الاستشعار عن بُعد، من خلال إدماج البيانات الوطنية الموثوقة لرصد آثار ظواهر الطقس القسوى. وسيُساهم تحسين الوصول إلى البيانات في تحسين تخصيص الموارد، وتوجيه السياسات، وتعزيز حصائل التكيف.

الهدف 2: التمكين من زيادة الاستثمارات في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإدارة البيئية، وحماية التنوع البيولوجي

مجال العمل 2-1: تعبئة وتجميع مجموعة متنوعة من مصادر التمويل الدولية والإقليمية والوطنية.

38- لسد فجوة التمويل من أجل الزراعة القادرة على الصمود، سيقوم الصندوق بتعبئة موارد التمويل المناخي من الصناديق المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وإدارة العمليات المعقدة نيابة عن صغار المنتجين لضمان توفير تمويل كبير وفي الوقت المناسب. ومن خلال الحصول على المنح ومزجها مع موارد الصندوق الخاصة، يوسع الصندوق نطاق التمويل بشروط تيسيرية، مما يخفف الأعباء المالية على البلدان الشريكة مع تحرير رأس المال من أجل ممارسات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وممارسات الإدارة البيئية والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي. وتدعم هذه الجهود الغاية الأوسع المتمثلة في سد فجوة تمويل التكيف الزراعي.

39- سيوسع الصندوق آليات التمويل التكميلي، بما في ذلك برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يجعله أداة تحفيزية للحد من المخاطر، وجذب التمويل المشترك ودعم الاستثمارات في الإنتاجية الزراعية، والأمن المائي والغذائي، والعمل مع القطاع الخاص. وستؤدي موازنة هذه الموارد في حافظة الصندوق إلى تضخيم الأثر وتعزيز الاستدامة المالية.

مجال العمل 2-2: بناء وتعزيز الآليات المعدلة القائمة على السوق لتعزيز الاقتصادات الريفية ومكافأة صغار المنتجين

40- في إطار تحفيز زيادة اعتماد ممارسات مستدامة بيئياً وإيجابية للتنوع البيولوجي، سيضع الصندوق وينفذ آليات قائمة على السوق تُوائم بين الحوافز الاقتصادية وجهود تعزيز القدرة على الصمود. وإدراكاً للمفاضلات القائمة بين تعزيز القيمة العامة وضمان ربحية الكيانات الخاصة، بما في ذلك صغار المزارعين ومنظمتهم، سيعمل الصندوق على إعداد أطر سياسات تمكينية وإجراء تحليلات سوقية ذات صلة لتحديد الفرص المجدية للمؤسسات الريفية المستدامة.

41- وإدارة هذه المفاضلات بفعالية، سيقوم الصندوق بنشر حلول التمويل المناخي المختلط، ونماذج الاعتماد التدريجي، وآليات الدفع القائمة على النتائج لتحقيق التوازن بين العائدات الاقتصادية والأهداف البيئية. وسيشكل توسيع نطاق التمويل المختلط من أجل المناخ أولوية أساسية، حيث سيجتمع بشكل استراتيجي بين رأس المال العام والخيري والخاص للحد من المخاطر واجتذاب مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التي تركز على الاستدامة والقدرة على الصمود. وسيكون التعاون مع المصارف الإنمائية العامة أمراً بالغ الأهمية، وذلك بالاستفادة من حضورها على المستوى المحلي وأدواتها المالية وخبرتها في السوق لتعبئة موارد إضافية وتوسيع أثر مبادرات التمويل المختلط.

42- وسيبتكر الصندوق أدوات مالية ويُدمجها مع مقاييس خدمات النظم الإيكولوجية ومؤشرات زراعية جديدة تُظهر المنافع البيئية والاقتصادية للنُهُج الشاملة القادرة على الصمود. وستُصمَّم هذه الآليات لتقليل المخاطر المالية، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وتوفير حوافز ملموسة لصغار المزارعين لاعتماد ممارسات مستدامة تساهم في حفظ التنوع البيولوجي، والتربة، والمياه، وغيرها من الموارد الطبيعية. وسيدعم الصندوق الأطر التي تعزِّز الصرف والتحقق ضمن آليات الدفع القائم على النتائج أو خطط الحوافز، بما يضمن حصول صغار المنتجين على تعويض عادل عن مساهماتهم في الاستدامة البيئية.

43- وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع الصندوق نطاق الوصول إلى آليات الدفع الناشئة القائمة على النتائج، بما في ذلك التأمين الزراعي، وتداول الكربون، وائتمانات التنوع البيولوجي، ومكافآت خدمات النظم الإيكولوجية، بهدف الاعتراف بدور المزارعين في إصلاح التربة، وإعادة التشجير، والاستخدام الكفؤ للمياه، وتعويضهم عنه.

وتُعدّ معظم هذه الأدوات مألوفة بالفعل لدى الصندوق، حيث تتمتع المنظمة بخبرة في تنفيذها وتيسير استخدامها في حافظته. وتوفّر هذه الآليات أيضا منافع مشتركة كبيرة، من بينها التخفيف من الآثار المناخية، عن طريق تحفيز الممارسات التي تخفض الانبعاثات وتعزز احتجاز الكربون.

مجال العمل 2-3: تعزيز وصول الدول الأعضاء إلى مجموعة الحلول المالية في الصندوق لتلبية الأولويات القطاعية الوطنية

44- بالإضافة إلى ضمان أن تكون نسبة 45 في المائة من إجمالي استثمارات الصندوق مؤهلة كتمويل مناخي وتفعيل المساهمات المناخية الإضافية الجديدة في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعزّز الصندوق الابتكار المالي في الاستثمارات الريفية، من خلال موازنة مجموعة منتجاته المالية مع الاستراتيجيات الزراعية الوطنية وأهداف الحد من المخاطر. ويشمل ذلك توسيع نطاق السندات التي تركز على الزراعة، وضمانات الائتمان، وآليات تقاسم المخاطر، لتشجيع الاستثمارات في القطاعين العام والخاص في الممارسات الزراعية القادرة على الصمود والبنى التحتية الريفية. كما سيعزز الصندوق الوصول إلى الخدمات المالية، مثل الائتمان، والتأمين، والادخارات، والحلول المالية الرقمية، مع التركيز على المناطق الريفية والشراكات مع مؤسسات التمويل البالغ الصغر.

45- ولاجتذاب الموارد المالية، تتواءم هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الصندوق التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030، من خلال تفعيل الأدوات المالية، ودعم المصارف ومؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تحفّز استثمارات القطاع الخاص في الممارسات المستدامة وتعزز الشراكات لتيسير الوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا، والخدمات. وسيواصل الصندوق ترسيخ موقعه كمصدر لسندات مستدامة في الأسواق الدولية، مع التركيز على الحصائل المرتبطة بالقدرة على الصمود.

مجال العمل 2-4: المشاركة في شراكات شاملة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص من أجل الابتكارات المالية وغير المالية

46- سيقوم الصندوق بتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية، والعمل مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والوطنية، والمؤسسات والمنصات المالية من أجل توسيع نطاق مبادرات التكيف والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وسيساهم التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، ومع وكالتي الأمم المتحدة الأخرى اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، في تحسين قدرة الصندوق على الوصول إلى التمويل الإنمائي على نطاق واسع، وتعزيز الخبرة التقنية، وتيسير تبادل السياسات.

47- وسيعمّق الصندوق شراكاته مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية ومقدمي التكنولوجيا لإطلاق الاستثمار الريفي. ومن خلال تعزيز التعاون، سيجذب الصندوق رؤوس الأموال والابتكارات والأدوات المالية لتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والإنتاجية والنمو الريفي، مع توسيع نطاق الأثر على المستويين الوطني والإقليمي من خلال ما يلي:

(أ) تيسير الحوارات المنظمة ومنصات الاستثمار لربط المستثمرين من المؤسسات والأعمال الزراعية وشركات التكنولوجيا بالفرص المتاحة في الأسواق الريفية النامية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والإيجابية للتنوع البيولوجي؛

(ب) تعزيز اعتماد التكنولوجيات والابتكارات المناخية من خلال دعم إدماج الزراعة الدقيقة والتمويل الرقمي وحلول الزراعة الذكية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المشروعات التي يدعمها الصندوق؛

(ج) العمل مع شركات رأس المال الاستثماري المجازف ومسوّعات الأعمال والمستثمرين المؤثرين لتجريب نماذج عمل قابلة لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة والقادرة على الصمود في وجه

الظواهر المناخية وتعمل على تحسين الوصول إلى الأسواق، والبنية التحتية الريفية، وحلول التمويل الزراعي.

48- وسيتعاون الصندوق مع الشعوب الأصلية والشباب ومنظمات المرأة ومنظمات المزارعين، لتعبئة الموارد من أجل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإدارة البيئية، والاستثمارات الإيجابية للتنوع البيولوجي. ويشمل ذلك تمويلًا مباشرًا للمجموعات الريفية والمجتمعية.

الهدف 3: تعزيز المشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، وتنمية القدرات، والابتكار لتعزيز القدرة الريفية على الصمود

مجال العمل 3-1: تعزيز المشاركة في السياسات من أجل القدرة الريفية على الصمود

49- سيعزز الصندوق عمله مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين للدعوة إلى سياسات تعزز الاستثمارات في الاقتصادات الريفية القادرة على الصمود. ويشمل ذلك المشاركة في حوار السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وبناء شراكات استراتيجية لدعم الزراعة المستدامة، واستعادة الأراضي، والبنية التحتية الريفية. وستدعم الاستراتيجيات البلدان في تنفيذ التزاماتها بشأن تحقيق الأهداف العالمية، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من الأطر ذات الصلة. وسيساعد الصندوق، بالشراكة مع الحكومات، في إدماج تدابير القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتدابير الإدارة البيئية وتدابير التنوع البيولوجي في عمليات وضع خطط التنمية والميزانيات الوطنية.

50- وسيركز الصندوق على النهج التي تشمل الحكومة بأسرها، ويعزز التنسيق بين وزارات المالية والزراعة والبيئة لتعزيز اتساق السياسات وإطلاق التمويل لبرامج الاستثمار الريفي. وسيؤدي هذا التعاون الشامل للقطاعات إلى سد الفجوات في السياسات وبناء أوجه التآزر التي تزيد من الأثر إلى أقصى حد. وفي هذا السياق، تقوم الحكومات بدور حاسم في إعادة توجيه الإعانات الزراعية الضارة التي تساهم في تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وانبعاثات غازات الدفيئة. ومن الضروري إعادة توجيه هذه الإعانات نحو الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وممارسات الإدارة البيئية لدفع التغيير المنهجي وتحقيق أقصى أثر للاستثمارات في القطاعين العام والخاص في التنمية الريفية.

51- وبالإضافة إلى ذلك، سيدعو الصندوق إلى وضع أطر سياسات تمكينية تحدّ من الحواجز التي تحول دون دخول الجهات الفاعلة من القطاع الخاص إلى الأسواق، مع ضمان مواءمة الاستثمارات مع الأهداف الإنمائية الوطنية واحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة.

مجال العمل 3-2: النهوض بالمعرفة وتشجيع الابتكار لتعزيز النظم الزراعية

52- سيعزز الصندوق توليد المعرفة ونشرها وتطبيقها لدفع عملية صنع القرار القائم على الأدلة والابتكار في استراتيجيات الاستثمار الريفي. ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة، والاستفادة من التحليلات المتقدمة، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، سيعزز الصندوق الإدارة التكييفية وقابلية التوسع في حلول الاستثمار الريفي.

53- ولزيادة انتقال المعرفة إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، سيعمل الصندوق على تعزيز منصات تبادل المعرفة، وجماعات الممارسين، والشبكات التعاونية التي تربط بين الحكومات ومؤسسات البحوث والممارسين الإنمائيين. وستركز هذه المنصات على إدارة المخاطر الزراعية، وتقنيات استعادة التربة، والابتكارات المالية، والنماذج القابلة للتوسع لتحقيق القدرة الريفية والاقتصادية على الصمود.

مجال العمل 3-3: بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال

54- سيعزز الصندوق القدرات المؤسسية والبشرية من أجل إدماج تدابير القدرة الريفية على الصمود، وتدابير الإدارة البيئية، والتدابير الإيجابية للتنوع البيولوجي في مشروعاته. وسيعزز التدريب الشامل خبرة الموظفين في تقييم المخاطر الاقتصادية، وتمويل التكيف، والتتبع المالي، وتقييم الأثر. وستزود مبادرات بناء القدرات أفرقة المشروعات، وواضعي السياسات، وأصحاب المصلحة الريفيين بالأدوات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الاستثمار التي تعزز الإنتاجية الزراعية، وتحقق استقرار الاقتصادات الريفية، وتخفف من آثار التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي ظواهر الطقس القسوى. وسيحسن الصندوق أيضا أدوات مثل أداة تصميم وقياس القدرة على الصمود وإطار التحليل الاقتصادي والمالي المعزز لتحسين عمليات اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر وكفاءة الاستثمار.

55- سيعتمد الصندوق أطر عمل موحدة، بما في ذلك تحليل التكلفة والعائد ومنهجيات التتبع المالي، لضمان اتساق الإبلاغ والمساءلة، ومواءمة ذلك مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وستعزز معايير الكشف عن الاستدامة التي يعتمدها الصندوق الشفافية والمصدقية وثقة المستثمرين، مما سيؤدي إلى اجتذاب التزامات مالية أكبر من الدول الأعضاء والجهات المانحة.

رابعاً- الاعتبارات التشغيلية

56- سيقوم الصندوق بتعميم المؤشرات الحالية بشأن القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والقدرة على التكيف في عملياته وإطار إدارة النتائج من أجل الرصد والتقييم الفعالين،²⁰ وسيجري تفعيل الاستراتيجية من خلال دورات المشروعات الحالية، بما يضمن المواءمة مع المهمة الأساسية للصندوق والأولويات المتطورة على المستوى القطري.

57- واعترافاً بالدور الحاسم لرأس المال البشري، سيُنَفَّذ الصندوق مبادرات لبناء القدرات من خلال الاستفادة من الموظفين الحاليين والخبرات الخارجية بحسب الحاجة. وسيجري تعبئة التكاليف الإضافية المرتبطة بتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز القدرات في مجال أسواق الكربون، من خلال الأموال التكميلية. وسيجري العمل بانتظام مع المديرين القطريين وأفرقة تنفيذ المشروعات وأفرقة تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وغيرهم من الموظفين الرئيسيين لدمج أهداف الاستراتيجية في العمليات. وستعزز هذه الجهود من خلال التحليل المستمر الذي يوضح الجدوى الاقتصادية للاستثمارات التي تركز على القدرة على الصمود في جميع الأدوات المالية في الصندوق.

58- وسيزيد الصندوق، من خلال تعزيز القدرات الداخلية، من فعالية تنفيذ أهداف الاستراتيجية، حيث سيقوم المديرون القطريون وأفرقة تنفيذ المشروعات/أفرقة تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بمواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتدخلات المشروعات مع مجالات عمل الاستراتيجية. وسيكون للشراكات الاستراتيجية دور رئيسي في معالجة الفجوات في القدرات في الصندوق، مما يمكّن البلدان من الاستفادة الكاملة من مجموعة الخدمات الشاملة المقدمة في إطار الاستراتيجية. وسيستفيد الصندوق من عمليات التعاون الجارية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية للاستفادة من الموارد والأطر القائمة.

²⁰ لتيسير تبسيط الإبلاغ، لن يوضع للاستراتيجية إطار منفصل بشأن الإدارة القائمة على النتائج.

- 59- وسيجري تقييم أثر الاستراتيجية وفعاليتها من خلال مؤشرات إطار إدارة النتائج وتقارير المشروعات، بما يضمن المساواة والتعلم المستمر. وسيجري وضع مؤشر زراعي إيكولوجي رفيع المستوى (انظر الملحق السابع).
- 60- ولضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية، سيركز الصندوق على الإجراءات التشغيلية الرئيسية في الفترة بين عامي 2025 و2027، على النحو المبين في خطة العمل الواردة في الملحق التاسع.

عملية المشاورات

1- تشمل هذه الاستراتيجية، التي وضعت من خلال عملية تشاورية شاملة متوائمة مع المبادئ التوجيهية للصندوق، وجهات نظر مختلفة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للفقراء الريفيين.

2- ويشمل أصحاب المصلحة الرئيسيون الذين أجريت مشاورات معهم ما يلي:

(أ) **الفريق العامل التقني.** جرى التشاور مع فريق متخصص من الصندوق من شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي، بما في ذلك خبراء في مجالات المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، لتحسين السلامة التقنية والمواءمة مع أفضل الممارسات العالمية؛

(ب) **الفريق العامل المشترك بين الشعب.** ساهم خبراء من مختلف شعب الصندوق في مواءمة الاستراتيجية مع الإطار الاستراتيجي المقترح للصندوق للفترة 2025-2031 والأولويات الأخرى؛

(ج) **المديرون القطريون.** ساعد المديرون القطريون في الصندوق، بفهمهم العميق للسياقات المحلية، في مواءمة أهمية الاستراتيجية في مختلف الحالات القطرية؛

(د) **القيادة العليا**

(1) وفرت لجنة إدارة البرامج الإشراف الاستراتيجي لمواءمة الاستراتيجية مع مهمة الصندوق وعملياته؛

(2) قُيِّمت لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات المواءمة مع الأولويات التشغيلية وأطر السياسات؛

(3) قدمت لجنة الإدارة التنفيذية التعقيبات والتأييد على المستوى التنفيذي؛

(هـ) **أصحاب المصلحة الخارجيون.** عُقدت مشاورتان عامتان مع الدول الأعضاء في الصندوق:

(1) **المشاوراة الأولى.** جُمعت مدخلات بشأن ورقة نهج تحدد الغايات والأهداف ومجالات العمل من خلال المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق، بمشاركة الدول الأعضاء و15 منظمة خارجية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، ومؤسسات البحوث، والكيانات في القطاع الخاص؛

(2) **المشاوراة الثانية.** يسرت حلقة دراسية غير رسمية للمجلس التنفيذي الحصول على تعقيبات مفصلة من الدول الأعضاء والمراقبين بشأن الاستراتيجية الكاملة.

نظرية التغيير

- 1- تتوخى نظرية التغيير تحوّلًا ريفيًا طويل الأجل من خلال تعزيز سبل كسب العيش، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، مع ضمان إدماج الشباب، ومشاركة الرجال والنساء، واحترام حقوق الشعوب الأصلية، وذلك تماشياً مع نهج الصندوق في إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وسياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023. وتسلب الاستراتيجية الضوء على المنافع الاقتصادية والاجتماعية للنهج المتكاملة، ودعم الغلات المستدامة، وزيادة الدخل، والعمليات الاقتصادية الريفية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، من خلال أدوات رقمية، وتحسين استخدام الأدوات المالية والآليات المبتكرة، وتحسين سياسات الإنتاج الزراعي وإحداث تحوّل في سلاسل القيمة
- 2- ولدعم ذلك، يعبئ الصندوق الموارد المالية من مصادر دولية وإقليمية ووطنية عن طريق مساهمات تجديد الموارد، والقروض بشروط تيسيرية، والإصدارات الخاصة، والتمويل المتعدد الأطراف. ويعبئ الصندوق تمويلاً من خلال الشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي، والمصارف التجارية، والمستثمرين المؤثرين، والمصارف الإنمائية العامة.
- 3- وتشدّد الاستراتيجية على العمليات غير السيادية، وتمكين التمويل من القطاع الخاص من خلال الوسيط الماليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التمويل المختلط. ومن خلال إدماج التمويل من القطاعين الخاص والعام وإعلاء صوت السكان الضعفاء، يزيد الصندوق من الحلول الشاملة والتي يحركها الطلب.
- 4- وتعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مع الشعوب الأصلية والشباب ومنظمات المزارعين، نهجاً يشمل المجتمع بأسره. وتعمل هذه الشراكات على المواءمة بين القطاعات، وتعزز حوافز الاستدامة، وتعزز إيصال الموارد في الميل الأخير، وفقاً لإطار الشراكة في الصندوق.
- 5- وتُعزز الأدوات الرقمية ونظم البيانات تخطيط الإجراءات القادرة على الصمود ورصدها وتقييمها. ويعزز الصندوق الربط الرقمي في المناطق الريفية، مستفيداً من البيانات الجغرافية المكانية والاستشعار عن بعد لتوجيه الاستثمارات، وتحسين الموارد ودعم تدخلات سياساتية موجهة.
- 6- وتعزز الاستراتيجية المشاركة في السياسات وإدارة المعرفة وتنمية القدرات من خلال نهج تقوده البلدان ويحركه الطلب. وتدفع الشراكات مع الحكومات ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص عجلة الابتكار وتوسيع نطاق الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والممارسات المراعية للبيئة والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي من أجل تحقيق تحوّل ريفي طويل الأجل.

الدروس المستفادة

1- خلال العقد الماضي، حقق الصندوق تحسنا ملحوظا في أدائه في الإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، والتكيف مع الظواهر المناخية. ووفقا للتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023، تكشف البيانات المستمدة من 288 تقييما لمشروعات الصندوق و45 تقييما لاستراتيجيات فُطرية تحسنا متواصلا في هذين المجالين. وقد ارتفعت نسبة المشروعات التي حققت أداء جيدا من 71 في المائة خلال الفترة 2011-2013 إلى 90 في المائة خلال الفترة 2019-2021، مما يبرز التزام الصندوق المستمر بإدماج الاعتبارات المناخية والاعتبارات البيئية في تدخلاته. كما يُسلط أحدث تقرير صادر عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الضوء على قدرة الصندوق القوية على الاستجابة للتحديات العالمية الحرجة، ولا سيما آثار المناخ. وإلى جانب هذه الإنجازات، استُخلصت دروس قيّمة تؤكد أهمية النهج التكيفية والمستجيبة في السياقات الريفية المعقدة.

التوصية	التفاصيل	المصدر
تكثيف تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية	زيادة تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المشروعات ذات الأثر الكبير في مجالات مثل الزراعة القادرة على الصمود، ونظم الإنذار المبكر، والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل التوصيات التركيز على ممارسات الزراعة القادرة على الصمود على مستوى المزرعة، وعلى صغار المزارعين في الدول الهشة.	التقييم المواضيعي؛ التوجهات الاستراتيجية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف
اعتماد نهج قائم على التمويل المختلط	الاستفادة من برنامج القروض والمنح والموارد التكميلية من أجل بلوغ أقصى أثر ممكن للتمويل المخصص لتعزيز القدرة على الصمود. ويجمع النهج المختلط بين الآليات المالية التقليدية وتلك الإضافية لتحقيق أثر أوسع نطاقا.	التقييم المواضيعي؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
إدماج التركيز على القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المراحل المبكرة من تصميم المشروعات	إدراج اعتبارات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية واعتبارات التغذية في المراحل المبكرة من تصميم المشروعات، ولا سيما عند إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، الصفحة 78، نتائج تقييم الأثر.
تعزيز المشاركة في السياسات والترويج	تكثيف المشاركة في السياسات والترويج لتعزيز القدرة على الصمود، وتحسين التغذية، وإدارة التنوع البيولوجي. وينبغي أن يُولي الصندوق الأولوية لتوسيع نطاق الأنشطة غير الإقراضية، وتخصيص موارد مكرّسة لها. وتساهم تهيئة بيئة سياسات داعمة في ضمان الاستدامة الطويلة الأجل.	التقييم المواضيعي؛ تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ تقييم الزراعة الإيكولوجية.
تحقيق التوازن في التركيز على سلاسل القيمة في النظم الزراعية والغذائية	دعم الابتكارات في مجالات الأسواق وتعزيز وصول المنتجين إلى الأسواق، مع إدماج اعتبارات البيئة، واعتبارات القدرة على الصمود، واعتبارات التغذية، واعتبارات التنوع البيولوجي في مختلف مراحل سلسلة القيمة. وينبغي أن تساهم مشروعات الزراعة الإيكولوجية بدور أفضل في دعم التسويق التجاري وتحسين فرص وصول المنتجات إلى الأسواق	التقييم الداخلي للزراعة الإيكولوجية؛ نتائج تقييم الأثر

الأعمال الداخلية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الصندوق	الاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة مثل نُظم المعلومات الجغرافية، وسلسلة الكتلة، والذكاء الاصطناعي، لتحسين تنفيذ المشروعات، والرصد، وتقييم الأثر. وتساهم هذه التكنولوجيات في تحسين تتبّع التقدم وزيادة التدخلات الفعالة والمؤثرة.	نشر التكنولوجيات المتقدمة
تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	وضع استراتيجيات لدعم صغار المزارعين في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مع التركيز على الزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. ويهدف هذا التوجّه إلى تعزيز الأثر والكفاءة بما يتماشى مع التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	الدعم الاستراتيجي في الدول الهشة
التقييم المواضيعي؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ تقييم الزراعة الإيكولوجية	تعميق الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تمويل صغار المنتجين. واستكشاف فرص الاستثمار المشترك مع المستثمرين المؤثرين وآليات التمويل المبتكرة، مثل أدوات التمويل المختلط.	تعزيز مشاركة القطاع الخاص
مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	توسيع نطاق التدخلات في أسواق الكربون لمكافأة صغار المزارعين على جهودهم في احتجاز الكربون. وتوفر أسواق الكربون مكافآت مالية محتملة واستدامة للممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية كما توفر الإمكانيات في مجال التخفيف.	المشاركة في أسواق الكربون
تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	في ظل الجهود المبذولة لتعميم التغذية في ما لا يقل عن 60 في المائة من مشروعات الصندوق، تبرز الحاجة إلى وضع تعريف واضح للمؤشرات وتعزيز فهمها في الصندوق، على المستويين الإقليمي والقطري. وسيتم ذلك مشروعات الصندوق من قياس مستوى التحسينات التي جرى تحقيقها في الأمن الغذائي والتغذية بشكل أفضل.	تحسين تعريف أثر التغذية وقياسه والتواصل بشأنه
التقييم الداخلي للزراعة الإيكولوجية	استحداث أدوات لقياس أثر تدخلات التنوع البيولوجي بدقة على إدرار الدخل، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والأمن الغذائي، وحفظ التنوع. ويُعدّ القياس الدقيق عاملاً حاسماً لتحسين حصائل التدخلات.	تحسين قياس آثار التنوع البيولوجي
التقييم المواضيعي	تعزيز القدرات في الصندوق لتوفير الدعم التقني وإدارة الحلول المناخية. وزيادة الموارد البشرية والمالية على حد سواء لتوسيع نطاق جهود تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية من خلال الأنشطة غير الإقراضية.	تعزيز بناء القدرات

<p>التقييم المواضيعي بشأن إدارة المعرفة؛ رد الإدارة على تقييم إدارة المعرفة</p>	<p>تعزيز التعلم التنظيمي من خلال توثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تدخلات القدرة على الصمود وتدخلات التنوع البيولوجي، ومشاركتها في جميع المناطق وعلى مستويات متعددة. ويساهم وجود إطار واضح لاستراتيجية التعلم والتواصل في تحسين حصائل المشروعات المستقبلية.</p>	<p>تحسين إدارة المعرفة</p>
<p>التقييم الداخلي للزراعة الإيكولوجية؛ التقييمات المواضيعية؛ الهدف 22 للإطار العالمي للتنوع البيولوجي</p>	<p>تعزيز إدماج معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية في استراتيجيات تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، مع ضمان مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على حد سواء. ويساهم الجمع بين الممارسات التقليدية والممارسات الحديثة في تحسين تدخلات القدرة على الصمود.</p>	<p>تعزيز إدماج المعارف التقليدية</p>

النتائج الرئيسية لاستعراض المقارنة المرجعية وأفضل الممارسات

1- يستعرض هذا الملحق استراتيجيات القدرة على الصمود واستراتيجيات التنوع البيولوجي لدى المؤسسات المالية الرئيسية والشركاء الثنائيين، من خلال تحليل الأهداف والنُهُج والابتكارات. ويسلط الضوء على مشاركة القطاع الخاص، وتعبئة الموارد، وإدارة الحافطة، وبناء القدرات، والشراكات، مع تحديد الاتجاهات السائدة التي يمكن أن تساهم في إثراء الاستراتيجية المتكاملة للصندوق.

التكامل بين المناخ والتنوع البيولوجي

2- يزداد اعتراف المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بالصلة بين القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي، وتدمج ذلك في الخطط الإنمائية الأوسع. وبينما يمتلك بنك التنمية للبلدان الأمريكية خطة عمل مخصصة للتنوع البيولوجي، فإن معظم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تتواءم مع اتفاق باريس، وبدأت في تحقيق المواءمة مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وقد وقّعت تسعة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف البيان المشترك بشأن الطبيعة والناس والكوكب، غير أن معظم الاستراتيجيات وُضعت قبل ظهور هذه الأطر ولا تزال قيد التطوير.

3- وتركز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إدماج التنوع البيولوجي مع أهداف القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والأهداف الاجتماعية. وبينما لدى كل من مصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي استثمارات مخصصة للتنوع البيولوجي (مثل سندات التنوع البيولوجي والطبيعة التي يصدرها مصرف التنمية الآسيوي)، تدرج مصارف أخرى أهداف التنوع البيولوجي ضمن أهداف تمويل القدرة على الصمود. وتوجد لدى نحو ثلث هذه المصارف أهداف خضراء أو أهداف بشأن التنوع البيولوجي. وتحسن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا التصنيفات وتعزز القدرات المؤسسية للاستثمار في المناخ والتنوع البيولوجي.

4- وتستخدم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ضمانات لتقييم المخاطر المناخية ومخاطر التنوع البيولوجي، مع زيادة التركيز على تحقيق مكاسب صافية. وتُدرج أدوات مثل تقييم رأس المال الطبيعي في تقييمات المشروعات.

نطاق التدخلات الممولة

5- في عام 2022، قدمت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ما مجموعه 60.9 مليار دولار أمريكي من التمويل للإجراءات المرتبطة بالقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وحدد نحو 73 في المائة من هذه المصارف أهدافا صريحة لتمويل التكيف، وخصصت في العادة ما يتراوح بين 40 و50 في المائة من تمويل القدرة على الصمود لإجراءات مرتبطة بتعزيز القدرة على التكيف. وتعزز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا الحلول القائمة على الطبيعة في الحد من مخاطر الكوارث وحفظ التنوع البيولوجي

6- وتعطي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أولوية للقطاعات التي تؤدي فيها الحلول القائمة على الطبيعة والبنية التحتية الخضراء دورا حاسما، ولا سيما في مجالات المياه والزراعة واستخدام الأراضي والطاقة. فعلى سبيل المثال، تعتبر الاستثمارات في ممارسات الأعمال الزراعية المستدامة ضرورية لبناء القدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الاستراتيجيات الشاملة للقطاعات، مثل نهج الترابط بين المياه والغذاء والطاقة الذي يستخدمه مصرف التنمية الآسيوي، في زيادة الاستثمارات التي تأخذ في الحسبان أوجه التآزر والمفاضلات بين القطاعات.

7- ويكتسب الإبلاغ عن الاستدامة اهتماما متزايدا، إذ توائم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف استراتيجياتها مع المعايير المعمول بها وتلتزم بالموارد اللازمة للائتمثال لها.

التمويل الأخضر

- 8- توسّع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية نطاق مشاركة القطاع الخاص من خلال إزالة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسندات الخضراء، على الرغم من أن تعبئة التمويل الخاص من أجل الطبيعة لا يزال يشكل تحدياً. وتساعد ابتكارات مثل تسعير الكربون، والسندات المرتبطة بالاستدامة، وأطر الخدمات المصرفية الخضراء في سد هذه الفجوة. وتدعم شبكة الخدمات المصرفية والتمويلية المستدامة التمويل الأخضر في 40 بلداً، بينما يطور البنك الدولي صناديق مواضيعية للاستفادة من أسواق أرصدة الكربون. وتدعم أدوات ناشئة، مثل بنود الدين التي تشترط مراعاة القدرة على الصمود وسندات القدرة على الصمود، البلدان التي تواجه تزايداً في تواتر ظواهر الطقس القسوى.
- 9- وتزداد القروض القائمة على النتائج، حيث باتت نسبة 55 في المائة من المؤسسات المالية الدولية تربط الحوافز بالحوائل البيئية. وعلى سبيل المثال، يقدم بنك التنمية للبلدان الأمريكية خصومات مالية مقابل تحقيق أهداف التنوع البيولوجي وأهداف القدرة على الصمود.

السياسة العامة والمساعدة التقنية

- 10- تشدد المؤسسات المالية الدولية على المشاركة الحكومية وبناء القدرات. ويدعم بنك التنمية الأفريقي مراكز إقليمية لتعزيز التخطيط وتمويل التنوع البيولوجي، بينما يقدم مصرف التنمية الآسيوي المساعدة التقنية لتحسين أهلية المشروعات للتمويل المصرفي ووضع السياسات.

التوظيف وبناء القدرات

- 11- لإدارة الحوافز المتنامية المتعلقة بالقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي، تركز المؤسسات المالية الدولية على بناء القدرات الداخلية من خلال تدريب الموظفين وتوسيع الأفرقة التقنية. ومن بين الاتجاهات الرئيسية في هذا السياق اعتماد اللامركزية في تعيين خبراء في مجال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي في المكاتب الإقليمية والتعاون مع الشركاء الخارجيين.

اعتماد أفضل الممارسات للصندوق

- 12- يمكن للصندوق أن يعتمد أفضل الممارسات التي تعتمدها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الرائدة، من خلال ما يلي:
- (أ) إدماج أهداف القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وأهداف البيئة وأهداف التنوع البيولوجي في الأطر الإنمائية الأوسع؛
- (ب) تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة في التكيف والقدرة على الصمود؛
- (ج) وضع أهداف محددة للتنوع البيولوجي إلى جانب غايات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، على غرار ما تعتمده الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- (د) استكشاف آليات مالية مبتكرة مثل التمويل المرتبط بالتنوع البيولوجي؛
- (هـ) إشراك القطاع الخاص من خلال آليات إزالة المخاطر؛
- (و) وضع معايير مرجعية وتبادل وجهات النظر مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى بشأن الإبلاغ عن الاستدامة استناداً إلى معايير الكشف عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛
- (ز) تعزيز القدرات التقنية اللامركزية في جميع هذه المواضيع.

تقييم المخاطر وتدابير التخفيف

المخاطر	تدابير التخفيف
في حين أن النهج الترابطي يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر بين القدرة على الصمود والبيئة والتنوع البيولوجي، فإن تطبيقه قد ينطوي على مخاطر ناجمة عن تضارب الأولويات أو المفاضلات أو الفجوات في أطر السياسات التمكينية، مما قد يحدّ من فعالية جهود التكامل ويؤدي إلى أثر محدود أو حواصل سلبية غير مقصودة.	تعزيز تنمية القدرات من خلال برامج تدريبية موجهة، وتوجيهات تقنية، ومبادرات لتبادل المعرفة لتزويد موظفي الصندوق وأصحاب المصلحة بالمهارات والأدوات اللازمة لتنفيذ نهج متكامل بفعالية والتعامل مع المفاضلات.
يعتمد نجاح الاستراتيجية على المواءمة بين موظفي الصندوق والدول الأعضاء والشركاء. وقد يؤدي اختلاف الأولويات أو عدم اتساق المشاركة أو عدم وضوح الأدوار إلى عرقلة التنفيذ.	تنفيذ خطة لمشاركة أصحاب المصلحة تشمل مشاورات منتظمة، وقنوات تواصل واضحة، وأدوار محددة لتعزيز الفهم المشترك والالتزام.
قد يواجه النهج الطموح والتكاملي للاستراتيجية تحديات في التنفيذ بسبب الحاجة إلى التنسيق، وبناء القدرات، والتمويل. وقد تُعيق الموارد المحدودة تحقيق النجاح.	سيجري تنبّع التنفيذ وتذليل العقبات وإتاحة إدخال التعديلات اللازمة عند الحاجة من خلال تقييمات التقدم المحرز المنتظمة في اجتماعات لجنة إدارة البرامج.
توجد مخاطر محتملة على السمعة بسبب التمويه الأخضر في حال لم تُنفذ خارطة الطريق بفعالية.	استخلاص الدروس من الدراسات الحديثة مثل تقرير المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لعام 2024، وغيره) لتقليل المخاطر والاستفادة من المنافع المشتركة الكبيرة التي ثبت تحقيقها من خلال النهج المتكاملة.
قد يؤدي التمويل المحدود من القطاع الخاص لممارسات التكيف بسبب تصوّر انخفاض العائدات وارتفاع تكاليف المعاملات وعدم اليقين بشأن السياسات إلى إعاقة تدفقات الاستثمار.	تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إدماج نظم قوية للرصد والإبلاغ والتحقق، تكون متوائمة مع المعايير الدولية، لتتبع التقدم المحرز وإظهار النتائج الملموسة.
اتساع نطاق خيارات التكيف يزيد من خطر سوء التكيف، مما يشكل مخاطر على سمعة الصندوق ومساءلته.	الاستفادة من أدوات التمويل المختلط لإزالة مخاطر استثمارات القطاع الخاص وتعزيز حلول التكيف المربحة والقابلة لتوسيع النطاق لصالح صغار المنتجين.
	تعمل إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المعززة في الصندوق على حماية المشروعات من سوء التكيف، وقد جرى تعزيزها في عام 2021 للحد من المخاطر. ويتيح نهجها القائم على وحدات قابلة للتعديل تصميم الاستراتيجيات على مستوى برامج الفرص الاستراتيجية القطرية خصيصاً لتتلاءم مع السياقات والقدرات القطرية، مما يحول دون تنفيذ أنشطة مفرطة الطموح أو غير ملائمة.

تقييم النهج المتكاملة مقابل النهج المستقلة حيال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي

ألف- السياق

1- يمثل ضعف القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي أزمات مترابطة تشكل تهديدات كبيرة لسبل كسب العيش في المناطق الريفية وللموارد الطبيعية التي تعتمد عليها سبل كسب العيش. ويشكل تحقيق التوازن وضمان تحقيق حصائل منصفة في هذه المجالات تحدياً معقداً.²¹ وتتطلب معالجة هذه المسائل معاقدرة تقنية عالية ورؤية طويلة الأجل، في حين أن معالجة كل منها بمعزل عن الأخرى يمكن أن يفضي إلى عواقب سلبية وغير مقصودة في مجالات التركيز الأخرى. ويجب بالتالي أخذ هذه المفاضلات في الحسبان عند تحديد النموذج التشغيلي المناسب لتحقيق أثر إنمائي.

باء- فعالية الأثر

2- ترتبط هذه التهديدات التي تواجه النظم الزراعية ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وتتطلب نهجاً متكاملًا لتحقيق الاستدامة. وفي حين أن جهود التخفيف من انبعاثات الكربون يمكن أن تحقق النتائج المستهدفة، فإن تجاهل الشواغل البيئية وشواغل التنوع البيولوجي قد يتسبب في إلحاق أضرار. فعلى سبيل المثال، تدعم الزراعة الأحادية المحصول وتحويل الأراضي لأغراض الطاقة المتجددة احتجاز الكربون، وتُعزز التدفقات المالية من أرصدة الكربون، مما يدعم القدرة على الصمود اقتصادياً، لكنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور التربة والإضرار بالتنوع البيولوجي.

3- ويسلط تقرير التقييم المواضيعي الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة²² الضوء على أوجه الترابط بين القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي، ويؤكد أن اتباع نهج متكامل في مواجهة هذه التحديات يؤدي إلى منافع مشتركة كبيرة في جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويحدد التقرير أكثر من 150 دراسة حالة توضح أن النهج المتكاملة يمكن أن تحقق منافع تمتد إلى مجالات التنوع البيولوجي، والتربة، والمياه، والصحة، والإنتاج الزراعي. وعلى سبيل المثال، أدى التصدي لتلوث المياه والأنواع الغازية في السنغال إلى انخفاض بنسبة 32 في المائة في حالات الإصابة بالبلهارسيا بين الأطفال وتحسين إمكانية الحصول على المياه العذبة وتوليد مصادر دخل جديدة للمجتمعات المحلية. وتعزز معالجة هذه المسائل في وقت واحد فعالية التدخلات من خلال الاستفادة من أوجه التآزر، وتجنب المفاضلات غير المقصودة، وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وتشمل المنافع المشتركة الرئيسية ما يلي:

(أ) **تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية.** النهج المتكاملة تحفظ النظم الإيكولوجية وتستعيدّها، مما يضمن استمرار توفير الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والتربة الخصبة والتلقيح. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي حماية المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي إلى احتجاز الكربون من أجل تربة صحية وتحقيق الاستقرار في الإنتاج المحلي، مما يفيد الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

²¹ المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2021. [حلقة العمل المنظمة بموجب رعاية مشتركة والمتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ.](#)

²² المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. 2024. [Thematic Assessment Report on the Interlinkages among Biodiversity, Water, Food and Health](#)

(ب) **زيادة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.** تعزز الاستراتيجيات المتكاملة قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه ظواهر الطقس القسوى. وتعمل النظم الإيكولوجية الغنية بالتنوع البيولوجي، مثل غابات المانغروف والغابات، كحواجز طبيعية تخفف من أثر هذه الظواهر، مما يقلل من مواطن الضعف التي يعاني منها السكان.

(ج) **الكفاءة الاقتصادية والوفورات في التكاليف.** تقلل معالجة تحديات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتحديات التنوع البيولوجي والتحديات البيئية من خلال استراتيجية موحدة إلى تقليل التكاليف من خلال تحسين استخدام الموارد ومواءمة الأهداف. فعلى سبيل المثال، توفر نظم الزراعة الحراجية منافع مشتركة من خلال زيادة غلات المحاصيل، وتعزيز التنوع البيولوجي، واحتجاز الكربون للوصول إلى أسواق أرصدة الكربون، مما يحقق عائداً أعلى على الاستثمار مقارنة بالتدخلات المنعزلة.

(د) **دعم سبل كسب العيش والأمن الغذائي.** يؤدي العمل المتزامن على هذه الجبهات إلى حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية الريفية، ودعم سبل كسب العيش المستدامة وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. مما يدعم سبل كسب العيش المستدامة ويحسن الأمن الغذائي والتغذية. وتوفر النهج المتكاملة التي تعزز الإدارة المستدامة للأراضي وممارسات الحفظ مقومات التمكين لصغار المزارعين، وتحفظ في الوقت نفسه النظم الإيكولوجية.

(هـ) **تحسين اتساق السياسات والحوكمة.** توائم النهج المتكاملة بين الأهداف السياسية في مختلف القطاعات، وتعزز التعاون بين أصحاب المصلحة، وتقلل من النزاعات. وتتيح أيضاً تصميم أطر شاملة تُعالج الأسباب الجذرية للتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، وتخفف في الوقت نفسه من الآثار السلبية التي تسببها ظواهر الطقس القسوى.

4- ويمكن أن تؤدي النهج المنعزلة التي تغفل الترابط بين ظواهر الطقس القسوى وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي ودور كل منها في مفاومة الآخر، إلى التقليل من شأن المخاطر التراكمية التي تنطوي عليها. ويبرز بحث أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً أن النهج المتكاملة لحفظ التنوع البيولوجي واحتجاز الكربون تضمن 95 في المائة من منافع التنوع البيولوجي ونحو 80 في المائة من مخزون الكربون، مقارنة بنتائج الاستثمارات المستقلة.²³ ومن المنافع الرئيسية المشتركة لزيادة كربون التربة وحفظ التنوع البيولوجي انخفاض تدهور الأراضي. ويؤكد ذلك أن النهج المتكاملة تحافظ على مستوى أعلى من فعالية الأثر، وتخفف من المفاضلات السلبية، مقارنة بالنهج المستقلة.

جيم- الاستدامة الطويلة الأجل والفعالية من حيث التكلفة

5- أكد الإجماع العلمي خلال العقد الماضي أهمية معالجة المسائل المعقدة من خلال نهج شاملة على نطاق المنظومة،²⁴ فالنظم الزراعية متعددة الأوجه وتتأثر بهذه التهديدات بطرق متعددة ومتداخلة.

6- وتتيح معالجة هذه التهديدات كل على حدة تنفيذ تدخلات موجهة وفعالة من حيث التكلفة، مما يساهم في تقليص التكاليف الأولية ويحقق المواءمة مع السياسات القطاعية. ويتيح هذا النهج تحقيق مكاسب سريعة تتماشى مع أهداف السياسات الوطنية المحددة.

²³ De Lamo, Xavier, et al. 2020. [Strengthening synergies: How action to achieve post-2020 global biodiversity conservation targets can contribute to mitigating climate change](#).
²⁴ Liu, Jianguo, et al. 2015. Systems integration for global sustainability. [Science](#), vol. 347, no. 6225

- 7- وعلى الرغم من ذلك، فإن الجهود الموجهة تقوّت فرص المنافع المشتركة وأوجه التآزر التي تعزز الاستدامة على مستوى النظم. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة تجزؤ الجهود الإنمائية وزيادة الازدواجية²⁵ مما يزيد من الإنفاق الإنمائي ويمكن أن يعزز التباعد في السياسات، مما يعيق التقدم نحو إحداث تغيير تحويلي.
- 8- وفي مقابل ذلك، فإن النهج المتكاملة تسد الفجوات بين مجالات السياسات وتستفيد من المنافع المشتركة للوصول بالأثر إلى أقصى حد في جميع النظم. ويمكن أن يؤدي تحقيق المستوى الأمثل للمنافع المشتركة إلى جني منافع كبيرة طويلة الأجل من حيث التكلفة ومكاسب اقتصادية في جميع النظم الريفية.²⁶ وعلى سبيل المثال، توفر ممارسات الزراعة التجديدية منافع مشتركة في جميع هذه المجالات، مما يحقق وفورات في تكاليف التنمية ويزيد من الإنتاج المربح على مستوى المزرعة. ويؤدي ذلك إلى استدامة طويلة الأجل وأفاق اقتصادية واعدة للسكان الريفيين. وفي أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن النهج التجديدية ستؤدي بحلول عام 2040 إلى تحقيق قيمة مضافة إجمالية تبلغ 70 مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من خمس الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وزيادة في الغلة تتراوح بين 68 و300 في المائة على مستوى المزرعة.²⁷
- 9- وفي حين أن التعقيد الذي ينطوي عليه وضع نهج متكاملة يمكن أن يزيد من التكاليف الأولية، فإن الاستفادة من المنافع المشتركة تعزز التآزر والتعاون بين القطاعات، وتقلل من التجزؤ، وتوفر فرصا للابتكار وتوسيع نطاق الأثر.^{28،29} وبالتالي فإن النهج المتكاملة تؤدي في الأجل الطويل إلى ترشيد الجهود الإنمائية وخفض التكاليف وزيادة اتساق السياسات والاستفادة من المنافع المشتركة لتحقيق الاستدامة على نطاق المنظومة.

25 Smith, Risa, et al. 2019. [Ensuring Co-benefits for Biodiversity, Climate Change and Sustainable](#)

[Development](#)

26 Agliardi, Elettra, Rossella Agliardi, and Willem Spanjers. The economic value of biodiversity preservation. [Environmental and Resource Economics](#), vol. 87, pp. 1593-1610

27 الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. 2021. [Regenerative Agriculture: An opportunity for businesses and society](#) .to restore degraded land in Africa

28 Schmidt-Traub, Guido, et al. 2021. Integrating climate, biodiversity, and sustainable land-use strategies: innovations from China. [National Science Review](#), vol. 8, no. 7

29 مكتب التقييم المستقل في الصندوق. 2020. [Community-driven development in IFAD-supported projects: Evaluation synthesis](#)

مقترح بشأن مؤشر رفيع المستوى للأثر الإيكولوجي

ألف- السياق

1- وفقا لإطار الفعالية الإنمائية³⁰ يجري الصندوق تقييمات للأثر على عينة تمثيلية لا تقل عن 15 في المائة من المشروعات في الحافظة خلال كل دورة من دورات تجديد الموارد (فترة مدتها ثلاث سنوات). ويقارن كل تقييم للأثر بين حصائل المشاركين في المشروعات المدعومة وحصائل غير المشاركين فيها. وتُعمَّم الآثار المجمعة على الدخل والإنتاجية والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود والتغذية على المشروعات المغلقة، مما يتيح للصندوق تقييم الحصائل على المستوى المؤسسي. وخلال المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، طُلب من الصندوق استكشاف مؤشر أثر إيكولوجي رفيع المستوى.

باء- الملاءمة

2- يعزز الصندوق التحوّل الريفي المستدام من خلال استثمارات قادرة على الصمود وسليمة بيئيا وإيجابية للتنوع البيولوجي. وسيساعد مؤشر الأثر الإيكولوجي في تحسين استراتيجيات واستثمارات الصندوق من خلال تمكين المنظمة من القيام بما يلي:

- (أ) تتبع التغييرات وتوفير قاعدة أدلة على آثار تدخلات الصندوق على الظروف الإيكولوجية بمرور الوقت؛
- (ب) إبراز التزام الصندوق بالاستدامة من خلال تقديم أدلة شفافة وقابلة للقياس على آثاره الإيكولوجية، مما يعزّز مصداقيته لدى الشركاء؛
- (ج) إثراء تصميم وتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى تحسين الظروف الإيكولوجية، لما لها من أهمية بالغة لسبل كسب العيش والقدرة على الصمود لدى السكان الريفيين؛
- (د) الموازنة مع الأطر العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة، من خلال قياس المساهمات في تحقيق الأهداف البيئية وأهداف التنوع البيولوجي؛
- (هـ) تحديد الممارسات الناجحة والتوصيات من أجل التحسين، مما يمكّن المنظمة من تحسين نهجها باستمرار وتعزيز الابتكارات القابلة للتوسيع.

جيم- المنهجية

- 3- سيجري تصميم مؤشر الأثر الإيكولوجي خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما يتواءم مع:
- (أ) النهج المشترك للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لقياس نتائج القدرة على الصمود؛³¹
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2019. [النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل لزراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.](#)³²

³⁰ الصندوق. 2016. [إطار الفعالية الإنمائية للصندوق.](#)

³¹ البنك الدولي. 2024. [Common Approach To Measuring Climate Results.](#)

³² فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2019. [النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.](#)

(ج) الملحق الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية بشأن مقاييس تمويل التنوع البيولوجي لأغراض الإبلاغ عن الأثر؛³³

(د) إطار الرصد الخاص بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي الذي يقيس ما يتحقق من تقدم في سبيل تحقيق الأهداف الأربعة والغايات الثلاث والعشرين للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛³⁴

4- سيجري تجريب المؤشر مع التركيز على بُعد إيكولوجي واحد، هو صحة التربة،³⁵ لضمان نهج عملي ومحدد خلال المرحلة الأولية. وقد جرى اختيار صحة التربة نظراً لدورها الجوهرية في دعم الإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي، وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود. وسيجري وضع المؤشر من خلال جمع البيانات وتحليلها منهجياً باستخدام الاستقصاءات، والاستشعار عن بُعد، والبيانات الوطنية، والاستبيانات المعدة وفق هيكلية منظمة، مع مراعاة القيود الزمنية والمالية. كما ستستخدم تكنولوجيات مثل نظام تحديد المواقع الجغرافية لتعزيز الاستشعار عن بُعد وتحليل الصور الساتلية

5- المبادئ الرئيسية الواجب اتباعها في وضع مؤشر الأثر الإيكولوجي:

(أ) استخدام بيانات يسهل الوصول إليها من مستويات المزرعة والأسر المعيشية والنظم الإيكولوجية والمساحات الطبيعية، ومن المثالي أن تكون متوائمة مع المؤشرات الأساسية للصندوق؛

(ب) إدماج جمع البيانات في تقييمات الأثر القائمة من أجل البساطة والجدوى؛

(ج) تصميم المؤشر بحيث يكون فعالاً من حيث التكلفة ومتسماً بالكفاءة؛

(د) تصميم المؤشر بحيث يكون قابلاً للمقارنة بين المناطق الجغرافية والنظم الإيكولوجية المختلفة؛

(هـ) ضمان استجابة المؤشر لتدخلات مشروعات الصندوق؛

(و) تبسيط المؤشر بالقدر الكافي الذي يمكن أصحاب المصلحة من فهمه وتفسيره؛

(ز) المواءمة مع المعايير العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الملاءمة.

دال- النهج والجدول الزمني

6- سيجري وضع مؤشر الأثر الإيكولوجي خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيختبر ويُجرَّب في بعض تقييمات الأثر الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (بين عامي 2025 و2027). وخلال مرحلة الاختبار، سيُعدّ فريق أساسي من خبراء الصندوق، بقيادة مكتب الفعالية الإنمائية، وستناقش هذه التصاميم ضمن مجموعة أوسع من موظفي الصندوق، وبمشاركة خبراء خارجيين عند الاقتضاء. وبعد ذلك، سيجري اختبار المؤشرات التي تبشر بأفضل الإمكانيات في عدد صغير من مشروعات الصندوق المحددة وتعزيزها بناء على نتائج الاختبار.

7- وسيشكل توافر البيانات جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية منذ البداية لدعم نهج عملي وفعال من حيث التكلفة. وسيستخدم الصندوق الاستشعار عن بُعد، والاستقصاءات الموجهة واستبيانات الأسر المعيشية، مع التركيز على مؤشر قابل لتوسيع النطاق ذي صلة بالصندوق وبالمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

³³ مؤسسة التمويل الدولية. 2024. *Biodiversity Finance Metrics for Impact Reporting*.

³⁴ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. 2023. *Monitoring Framework for the Kunming-Montreal Global Biodiversity*.

Framework.

³⁵ هذا الاختيار إرشادي ومرهون بمزيد من التحليل والمناقشات التقنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

8- وسيوضع المؤشر لاحقاً في صيغته النهائية وسيجري تقييمه والإبلاغ عنه بانتظام بدءاً من تقييمات الأثر لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (في عام 2028 للإبلاغ عن المؤشر في عام 2030). وستشمل عملية وضع المؤشر المقترح الموارد اللازمة لجمع البيانات والإبلاغ عنها.

صلة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي بعمليات الصندوق

1- يعزز الصندوق قدرة المجتمعات المحلية الريفية (الفئة المستهدفة) على الصمود في وجه ما يهدده من ظواهر الطقس والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي من خلال معالجة هذه المجالات المواضيعية معا. ويبين الجدول أدناه بالتفصيل صلة هذه التحديات بالمجالات والقطاعات التي يستهدفها الصندوق.

التحديات/التهديدات	الملاءمة والأثر على التنمية الريفية وقطاع الزراعة الصغيرة النطاق
<p>ظواهر الطقس</p> <p>تعتمد النظم الزراعية اعتمادا كبيرا على المناخ. وتشهد أنماط الطقس العالمية تزايدا في التقلب، مما يؤدي إلى تغير مواسم الزراعة وازدياد وتيرة الفيضانات وظواهر الجفاف الزراعي.</p>	<p>يعاني الأفراد والمجتمعات المحلية في المناطق الريفية في بلدان الجنوب من الضعف في مواجهة الكوارث المرتبطة بالطقس في ظل محدودية الدعم.³⁶ وتعتمد سبل كسب عيشهم إلى حد كبير على قطاعات شديدة التأثر بالطقس، مثل الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية التي تشهد تدهورا على نحو متزايد. وفي ظل انخفاض مستويات الرفاه ومحدودية القدرة على التكيف، فإن قدرتهم على التكيف مع التحديات محدودة،³⁷ لا سيما في ظل غياب ترتيبات مؤسسية كافية لدعمهم.³⁸ وغالبا ما تواجه هذه المناطق مستويات عالية من الهشاشة وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والاضطرابات السياسية.³⁹</p> <p>نضوب سبل كسب العيش الريفية. تؤدي ظواهر الطقس القسوى (الجفاف والفيضانات) إلى تعطيل الإنتاج، مما يتسبب في نقص الأغذية وتقلب الأسعار ويؤثر ذلك تأثيرا مباشرا على سبل كسب العيش والاقتصادات الريفية.</p> <p>عدم الاستقرار على مستوى الأسرة المعيشية. تؤدي الصدمات المناخية والاقتصادية أو صدمات السوق إلى زيادة التكاليف على مستوى المزرعة مما يفاقم الفقر ويؤدي إلى انخفاض صافي الدخل. ويحد ذلك من قدرة الأسر المعيشية على تكوين احتياطات مالية تساعد في أوقات الحاجة، مثل الاستجابة لتقلبات السوق، وبالتالي تتراجع قدرتها على امتصاص آثار الصدمات الاقتصادية أو المادية.</p> <p>النزوح من الريف. هجرة قسرية من الريف إلى المدن يقوم بها المزارعون بسبب تدهور الأراضي الناجم عن الطقس.⁴⁰</p> <p>ضغوط الاقتصاد الكلي. تشكل أنماط الطقس المتقلبة محركا رئيسيا للتضخم، إذ ارتفعت أسعار الأغذية عالميا بنسبة تراوحت بين 0.5 و1.2 نقطة مئوية في عام 2022،⁴¹ نتيجة لتعطل الإنتاج بسبب الجفاف والفيضانات. وعلى الرغم من وجود اختلافات إقليمية كبيرة، تشير التقديرات إلى أن هذا التهديد المادي يمكن أن يقلل من غلات المحاصيل بنسبة تصل إلى 25 في المائة بحلول نهاية القرن⁴² وبحلول عام 2035 - أي بعد أكثر من عقد من الزمن بقليل - يمكن أن يساهم ذلك في زيادة معدل تضخم أسعار الأغذية بنسبة 50 في المائة في جميع الفئات.⁴³</p>

Nguyen, Trung Thanh, et al. 2023. Security risks from climate change and environmental degradation: ³⁶ implications for sustainable land use transformation in the Global South. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 63

³⁷ المرجع نفسه.

Nguyen, Thanh-Tung, et al. 2022. Shocks, agricultural productivity, and natural resource extraction in ³⁸ rural Southeast Asia. *World Development*, vol. 159

³⁹ انظر الحاشية 31.

Hermans, Kathleen, and Robert McLeman. 2021. Climate change, drought, land degradation and ⁴⁰ migration: exploring the linkages. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 50, pp. 236-244

Kotz, Maximilian, et al. 2024. Global warming and heat extremes to enhance inflationary pressures. ⁴¹

Communications Earth and Environment, vol. 5, no. 1

Liu, Jianguo, et al. 2015. Systems integration for global sustainability. *Science*, vol. 347, no. 6225⁴²

Smith, Risa, et al. 2019. *Ensuring Co-benefits for Biodiversity, Climate Change and Sustainable* ⁴³ *Development*

<p>وفي مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يُشكل الغذاء ما يصل إلى 40 في المائة من نفقات الأسر المعيشية، تؤثر هذه الزيادات في الأسعار تأثيراً غير متناسب على الأسر المعيشية الأشد فقراً.⁴⁴ كما تُلقى ظواهر الطقس بعبء إضافي على المالية العامة، إذ تصل الأضرار ذات الصلة في بعض البلدان الضعيفة إلى ما يعادل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على شكل ديون.⁴⁵ وفي الوقت نفسه، يزيد النزوح - الذي يتجاوز 20 مليون لاجئ سنوياً - من فرض ضغوط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية، مما يزيد من زعزعة استقرار الاقتصادات.⁴⁶</p>	
<p>فقدان الأراضي المنتجة لصغار المنتجين. يؤدي تآكل التربة وإزالة الغابات والتصحر انخفاض إنتاجية الأراضي وزيادة الضعف في وجه التقلبات المناخية.⁴⁹</p> <p>انخفاض الغلات. يحد تراجع القدرة على الوصول إلى الأراضي الخصبة من الإنتاج الزراعي وسبل كسب العيش.</p> <p>نضوب الموارد الطبيعية. يؤدي الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية إلى تحديات الاستدامة في الأجل الطويل مع انخفاض الموارد المتاحة، مما يفرض ضغوطاً على الأساليب والممارسات الحالية. وهذا يزيد العبء المالي على الاقتصادات الريفية، ويحد من قدرتها التنافسية، ويقيد النمو الاقتصادي في المناطق التي تعتمد على الزراعة.</p> <p>زيادة تكاليف الإنتاج. قد يحتاج صغار المزارعين إلى استثمار مزيد في المدخلات (الأسمدة والمياه) بسبب تدهور الموارد، مما يقلل من هوامش الربح.</p> <p>الأثار الصحية. يمكن للتعرض للمياه والهواء الملوثين أن يؤثر سلباً على صحة المجتمعات المحلية الريفية.</p>	<p>التدهور البيئي</p> <p>يشهد أكثر من ربع مساحة اليابسة الخالية من الجليد على الأرض بالفعل تدهوراً ملحوظاً يؤثر على ما لا يقل عن 1.3 مليار شخص، معظمهم في بلدان الجنوب⁴⁷ وعلى المستوى العالمي، تشير التقارير إلى ازدياد تدهور الموارد الطبيعية (أي الأراضي والغابات والمياه) أو نضوبها.⁴⁸</p>
<p>انخفاض الغلات. يؤدي تراجع التلقيح وانخفاض خصوبة التربة وزيادة تفشي الآفات إلى خفض الإنتاجية الزراعية. ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على الدخل وسبل كسب العيش على مستوى المزرعة ويهدد الأمن الغذائي.</p> <p>إدارة الموارد الطبيعية. تدعم النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجياً المجتمعات المحلية الريفية من خلال تنظيم الزراعة ومصادر المياه. ويضر فقدان الملقحات وكنائت التربة والمكافحة الطبيعية للآفات بالإنتاجية والأمن المائي.</p> <p>الضعف الاقتصادي الناجم عن فقدان التنوع البيولوجي. يمكن أن يؤدي تراجع خدمات النظم الإيكولوجية إلى رفع تكاليف المدخلات وخفض الغلات وتهديد دخل المزرعة، مما يزيد من تكاليف الأغذية ويعرض الاقتصادات الريفية التي تعتمد على التنوع البيولوجي للخطر.</p> <p>المعارف الأصلية والتقليدية. تتسم المعارف بأهميتها المحورية في الحلول المناخية الفعالة والمنخفضة التكلفة. ويقلل تآكل هذه المعارف من فرص كسب العيش.</p> <p>انخفاض التغذية. انخفاض التنوع في الأنماط الغذائية بسبب فقدان المنتجات الزراعية ومنتجات التنوع البيولوجي البرية القيمة من مصادر محلية.</p>	<p>فقدان التنوع البيولوجي</p> <p>يمر التنوع البيولوجي بأزمة، حيث إن معدلات انقراض الأنواع تتجاوز ما كانت عليه خلال العشرة ملايين سنة الماضية، مدفوعة إلى حد كبير بالزراعة التي تهدد 86 في المائة من الأنواع المعرضة للخطر.⁵⁰ علاوة على ذلك، فإن 33 في المائة من التربة متدهورة بشدة، وقد تصل نسبة التربة المتدهورة إلى 90 في المائة بحلول عام 2050 إذا لم تتوقف عمليات إزالة الغابات والزراعة الكثيفة.⁵¹</p>

⁴⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. [مؤشر أسعار الأغذية، أكتوبر/تشرين الأول 2024](#).

⁴⁵ Maldonado, Franco, and Kevin P. Gallagher. 2022. [Climate Change and IMF Debt Sustainability Analysis](#).

⁴⁶ المنتدى الاقتصادي العالمي. 2019. [The cost of the climate crisis? 20 million homeless every year](#).

⁴⁷ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2019. [Climate Change and Land: An IPCC special report on climate change, desertification, land degradation, sustainable land management, food security, and greenhouse gas fluxes in terrestrial ecosystems](#).

⁴⁸ Feng, Yu, et al. 2022. Doubling of annual forest carbon loss over the tropics during the early twenty-first century. [Nature Sustainability](#), vol. 5, pp. 444-451.

⁴⁹ Hermans, Kathleen, and Robert McLeman. 2021. Climate change, drought, land degradation and migration: exploring the linkages. [Current Opinion in Environmental Sustainability](#), vol. 50, pp. 236-244.

⁵⁰ برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. [Our global food system is the primary driver of biodiversity loss](#).

⁵¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومجموعة الخبراء التقنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة. 2015. [Status of the World's Soil Resources \(SWSR\) – Main Report](#).

خطة العمل (2025-2027)

مجال العمل	الأنشطة الرئيسية والمنجزات المتوخاة	الجدول الزمني (2025-2027)
الإرشادات التوجيهية	وضع إرشادات توجيهية لإدماج ممارسات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وممارسات الإدارة البيئية والممارسات الإيجابية للتنوع البيولوجي في دورات المشروعات	الفصل الرابع من عام 2025
بناء القدرات لتمويل التكيف	المرحلة 1: تصميم مفهوم برنامج لبناء القدرات يركز على دراسة جدوى تمويل التكيف	الفصل الثاني من عام 2025
	المرحلة 2: تصميم كتيب/مجموعة أدوات عملية بشأن دراسة جدوى إدماج تمويل التكيف	الفصل الثالث من عام 2025
	المرحلة 3: تقديم وحدات تدريبية لمديري المكاتب القطرية، وأفرقة تصميم المشروعات، والمتخصصين التقنيين	الفصل الأول من عام 2026 - الفصل الأول من عام 2027
وضع مؤشر للأثر الإيكولوجي	تصميم وتجريب مؤشر رفيع المستوى للزراعة الإيكولوجية (يركز على صحة التربة) يتواءم مع الأطر العالمية، مثل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.	تصميم المفهوم: الفصل الثالث من عام 2025 المرحلة التجريبية: 2026-2027 الصياغة النهائية في سياق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الفصل الرابع من عام 2027
وضع مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن المساهمات المناخية الإضافية	إعداد مبادئ توجيهية ووضعها في صيغتها النهائية لنشر المساهمات المناخية الإضافية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	الفصل الثاني من عام 2025
دعم تصميم المشروعات	مواصلة تقديم الدعم التقني عند الطلب لأفرقة تصميم المشروعات لدمج النهج المتكاملة (القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والتنوع البيولوجي، وإدارة المخاطر المناخية) في تصميم المشروعات	جار (2025-2027)
تتبع التمويل المناخي والإبلاغ عنه	مواصلة دعم حساب مساهمات التمويل المناخي وتتبع التقدم المحرز والإبلاغ عنه مقارنة بالتزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (المستوى المستهدف للتمويل المناخي 45 في المائة)	جار (2025-2027)